وزارة التعليـــــم العالـــــي و البحـــث العلمـــي

جامعـــــة أمحمد بوقرة بومـــــــــرداس

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر

تخصص: اقتصاد كمي

الموضوع:

تاثير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائر للفترة 1990-2021

من إعداد الطلبة :

اسية حجاج

اميرة قاسي

تحت إشراف الأستاذة:

شيقارة هجيرة

دفعة 2022

السنة الدراسية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم
محمد

الشكر و العرفان

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم و يسرت لنا سبله ، و من يعيننا على تحصيله . وعلمتنا ما لم نعلم ثم الصلاة و السلام على خير المعلمين محمد سيد الخلق و على آله و صحبه أجمعين .

أتوجه بالشكر الجزيل و الامتنان لأستاذي "شيقارة هجيرة" على إشرافه لهذه المذكرة و مساعدته و إرشاداته و توجيهاته القيمة ،

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني في هذا البحث وأخص بالذكر الأستاذة عرقوب نبيلة على توجيهاتها السديدة ومساعداتها وجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقره بومرداس وكل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل.

شكرا جزيلا .

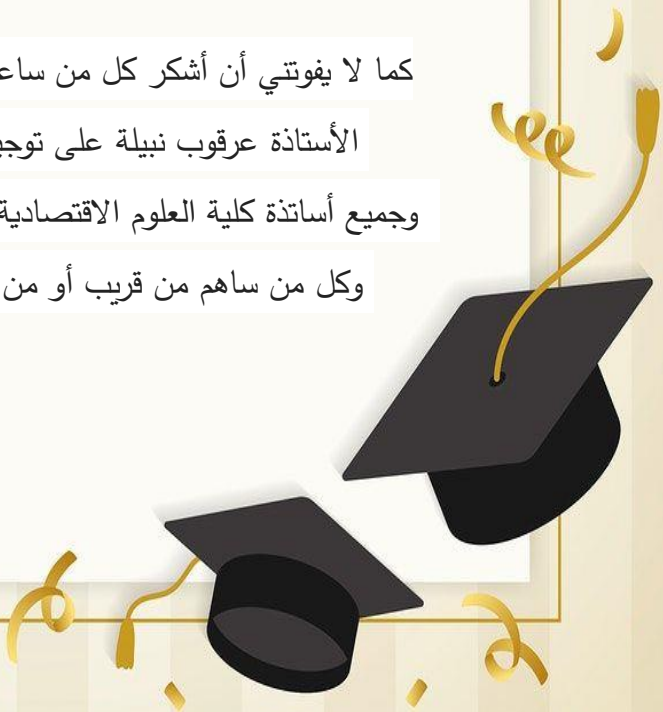

rawpixel

الاهداء

لي فخر و شرف ان اعتز بما فوق الواجب و ان اهدي ثمرة هذا الجهد:
إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ، إلى من علمني العطاء بدون انتظار ، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بيها اليوم وفي الغد وإلى الأبد
والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب إلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود
إلى من كان دعاءها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى
أمي الحبيبة

الى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي اخي علاء الدين و اختي سارة و زوجها محمد
الي من منحوني اسم الخالة اريج، ريناد، محمد، انيا، أسماء، هند
الي من جعله الله نورا لحياتي و حبيبا لقلبي زوجي يعقوب ادامك الله رفيقا لعمري و سندا في ايامي
الى النور الذي يدخل قلبي فيشرح صدري الي اختي التي لم تلدها امي سارة
الي التي لم تبخل عليا بالدعاء جدتي و جدي حفظم الله و اطال في عمرهم
الي كل عائلتي قاسي بالخصوص عمي و عمتي و حاج زيان و أولادهم كل باسمه و مقامه
الى من زرع في قلبي روح التحدي رفيقات دربي رانية، اسيا، إكرام، ايمان أسماء، نسيمة
الى كل من كان لهم اثر في حياتي الي كل من احبهم قلبي و نسيهم قلمي

أميرة

الاهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ، إلى من علمني العطاء بدون انتظار ، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بيها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب إلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاءها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى

أمي الحبيبة

إلى أخايا محمد ، وعمر "رحمه الله " الى رفيقة دربي في الحياة التي تحمل قطعة من قلبي الى اليد التي امسك بها عند ضعفي اختي حبيبتي سلواتي،إلى أخوات العزيزات سميرة ، ليندة ، وسجية، ريمة أزواجهن ، إلى أبناء أخواتي محمد ، تنهينان عبد الرزاق ، ريان ، ايمن .

في نهاية مشواري أريد أن أشكركم على مواقفكم النبيلة إلى من تطلعتم لنجاحي بنظرات الأمل

الى جميع من ربطني بيهم صلة رحم قريبا او بعيد، عائلتي الكريمة

الى من تحلو بالآخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء الى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة و الحزينة سرت الى من كانوا معي على طريق النجاح و الخير الى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ان لا اضيعهم صدقاتي : صديقتي العزيزة ياسمين ،أحلام، تينا،اميرة أسماء ،منال، وطبعا زميلي عبدو لطالما مدلى يد العون

آسية

الملخص

ملخص الدراسة:
تهدف الدراسة إلى معرفة اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، و ذلك من خلال التطرق لبعض الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة و كذا الآثار المترتبة عنها، كما لا ننسى أهم القطاعات التي يجب دعمها والتركيز عليها بمواجهة هذه الأزمة، بحث لاحظنا بان المتغيرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض أي إن هناك علاقة طردية بينهما، ما يعني إن تقلب أسعار البترول بالانخفاض يترك اثر سلبي على الاستقرار الاقتصادي للجزائر، فمن خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج انحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدراسة العلاقة التكاملية في الأجل القصير و الطويل خلال الفترة 1990-2021، مستعملة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية متمثلة في سعر الصرف، معدل التضخم ، معدل البطالة. توسلت الدراسة إلى انه كلما تزايد أسعار النفط الخام يزاد الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة معنويا الاحصائيا في الأجل القصير و عند انخفاض أسعار في الأجل الطويل ينخفض الناتج المحلى الإجمالي.
كلمات مفتاحيه:
أسعار النفط، أزمات النفطية، الناتج المحلى الإجمالي، التضخم، البطالة،نموذج انحدار الذاتي للإبطاء الموزعة ARDL، الاقتصاد الجزائري.

Résumé de l'étude

Cette étude vise à connaître l'impact des fluctuations des prix du pétrole sur l'économie algérienne, en abordant certaines des raisons qui ont conduit à la survenance de la crise et les effets de celle-ci, ainsi qu'en n'oubliant pas les plus importantes secteurs qui doivent être soutenus et concentrés pour faire face à cette crise. Dans lequel les variables économiques sont largement liées aux prix du pétrole, qu'ils augmentent ou baissent, c'est-à-dire qu'il existe une relation de réciprocité entre eux, ce qui signifie que la fluctuation des prix du pétrole à la baisse laisse un impact négatif sur la stabilité économique de l'Algérie, à travers cette étude, nous allons essayer de connaître l'impact des fluctuations des prix du pétrole sur la croissance économique en Algérie en utilisant le modèle ARDL de décélération distribuée autorégressive pour étudier la relation intégrative à court et à long terme au cours de la période 1990- 2021,et aussi en utilisant un ensemble de variables économiques qui sont : le taux de change, le taux d'inflation, le taux de chômage. L'étude a conclu que chaque fois que les prix du pétrole brut augmentent, le PIB augmente avec une relation statistiquement significative à court terme, et lorsque les prix baissent à long terme, le PIB diminue.
Mots clés : prix du pétrole, crises pétrolières, produit intérieur brut, inflation, chômage, ARDL, économie algérienne.

قائمة المختصرات

نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع	ARDL
سعر البترول	OIL
الناتج الداخلي الإجمالي	PIB
التضخم	INF
سعر الصرف	ER
البطالة	CHO
نموذج تصحيح الخطأ	ECM
ديكي فولر	DF
ديكي فولر الموسع	ADF
فيليبس بيرون	PP
جاك بيرا	J–B
دالة الارتباط الذاتي	ACF
منهج الحدود	BOUNT TEST

الفهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان	I
الاهداء	II
الملخص	IV
قائمة المختصرات	VI
الفهرس العام	VIII
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال	XIII
قائمة الملاحق	XV
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: أسعار النفط وعلاقتها بالاقتصاد الجزائري	
تمهيد	2
المبحث الأول:السياسات التسعيرية للنفط	3
المطلب الأول: مفهوم أسعار النفط و أنواعه	3
المطلب الثاني:العوامل المحددة و المؤثرة في أسعار النفط	5
المطلب الثالث: أثار ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على سوق النفط و الدول المصدرة	10
المبحث الثاني: واقع قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	13
المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر	13
المطلب الثاني: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	16
المطلب الثالث: المشاكل و التحديات التي تواجه قطاع المحروقات في الجزائر	20
المبحث الثالث:الأزمات النفطية و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري	23
المطلب الأول: الصدمة النفطية العالمية 1973_ 1986	23
المطلب الثاني الصدمة النفطية العالمية 2004_2008	31
المطلب الثالث: الصدمة النفطية العالمية 2014_2020	38
خاتمة الفصل	47

الفصل الثاني: نمذجة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990_2021	
تمهيد	49
المبحث الأول: اساسيات النمذجة بواسطة الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL	50
المطلب الأول: منهجية استقرارية السلاسل الزمنية وجذر الوحدة	50
المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك للفجوات المتباطئة الموزعة	57
المطلب الثالث: المشاكل القياسية للنموذج	59
المبحث الثاني: دراسة قياسية للعلاقة بين أسعار البترول و الناتج المحلي الإجمالي	61
المطلب الأول: تحديد طبيعة و مصدر متغيرات الدراسة	61
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	62
المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ardl لمتغيرات الدراسة	71
خلاصة الفصل	78
الخاتمة العامة	81
المراجع	85

قائمة

الجداول و الاشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1_1	النمو الاقتصادي و النمو في الطلب على النفط وفق مجموعة من الدول 2016_2020	7
2_1	تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2000_2018	16
3_1	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الإجمالي للفترة 2000_2018	18
4_1	تطور قيمة الصادرات النفطية في للفترة 1970_1976	26
5_1	تطور أسعار النفط للفترة 2001_2006	32
6_1	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001_2006	32
7_1	حجم الصادرات و الواردات للفترة 2003_2005	33
8_1	تطور رصيد الميزان التجاري للفترة 2003_2005	33
9_1	تطور المديونية الخارجية و خدمة الدين للفترة 2001_2006	34
10_1	بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة 2003_2005	35
11_1	تطور أسعار البترول و حركة النشاط التجاري للفترة 2000_2008	38
12_1	تطور أسعار النفط للفترة 2012_2016	38
13_1	تطور رصيد الميزان التجاري للفترة 2009_2015	41
14_1	تطور الناتج المحلي الإجمالي و أسعار النفط في الجزائر للفترة 2009_2014	42
15_1	تأثير انهيار أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر للفترة 2009_2014	43
16_1	تطور المديونية الخارجية و خدمة الدين للفترة 2012_2015	43

17_1	معطيات بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة 2015_2013	44
18_1	تطور متوسط أسعار النفط للفترة 20016_2020	45
1_2	دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند المستوى	68
2_2	دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول	70
3_2	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	71
4_2	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج bound test	72
5_2	نتائج تقدير العلاقة في الاجل الطويل	73
6_2	نموذج تصحيح الخطأ ECM	74
7_2	الاختبار الذاتي للاخطاء	74
8_2	اختبار Breusch- pagan- Godfrey	75
9_2	اختبار ARCH	75
10_2	اختبار توزيع البواقي	76

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1_1	تطور الصادرات الجزائرية بلالة الأسعار النفط للفترة 2018_2000	17
2_1	نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي للفترة2018_2000	19
3_1	تطور مساهمة الجباية البترولية في الايرادت الخاصة بميزانية الدولة للفترة 2018_2000	19
1_2	منهجية اجراء جذر الوحدة	56
2_2	منحنيات بيانية لمختلف متغيرات الدراسة عند المستوى	63
3_2	منحنيات بيانية لمختلف متغيرات الدراسة عند الفرق الأول	66
4_2	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقيCUSUMO	76
5_2	اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM	77

قائمة

الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bound test	
02	نتائج تقدير العلاقة في الاجل الطويل	
03	نموذج تصحيح الخطا ECM	
04	الاختبار الذاتي بين للاخطاء	
05	اختبار Breusch–Pagan–Godfrey	
06	اختبار ARCH	
07	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	
08	معطيات الدراسة القياسية	

المقدمة العامة

يعتبر النفط أو ما بسمي الذهب الأسود هو الأساس الذي تقوم عليه كل الصناعات في الوقت الراهن فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه الثروة التي تعتبر شريان الحياة للكثير من القطاعات و القوة المحركة للتقدم الصناعي و التطور التكنولوجي حيث احتل مكانة عالمية عالية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي، تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها و حياتها اليومية وفي كل المجالات السياسية، الاقتصادية، العسكرية وغيرها، وهذا من خلال تعدد خصائصه ومميزاته التي تجعل الاستغناء عنه في الوقت الراهن أمر صعب.

يعتبر الذهب الأسود مادة حيوية وعنصر فعال علي مجريات الحياة من خلال الوفرات المالية التي يقدمها لاقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط، كما أصبح سببا لغزو الدول وقيام صراعات في مختلف مناطق العالم للسيطرة على مكانته و احتياطاته و الاستفادة من طاقات إنتاجه.

ومن ناحية أخرى يعد سوق المحروقات سوق غير مستقرة بسبب ما تتعرض له أسعاره من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبا سواء كانت في صورة ارتفاع أو انخفاض و ما يليه من أثار قد تكون سلبية أو ايجابية علي اقتصاديات الدول الأمر الذي أدى أن يكون للنفط دورا هاما و محوريا ضمن اقتصاديات الدول خاصة المنتجة و المصدرة له.

وعلى غرار الدول النفطية فإن قطاع المحروقات في الجزائر يمثل أهم القطاعات الإنتاجية التي تمول الاقتصاد الجزائري حيث تتجاوز نسبة تمويل الصادرات 98%كما يساهم بجزء كبير من إجمالي الناتج الداخلي الخام وهنا ما يجعل الاقتصاد الجزائري في تبعية لقطاع المحروقات و تعرضه لانعكاسات تقلبات أسعار النفط.

1. الإشكالية

انطلاقا مما سبق يتم طرح الإشكالية التالية

ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي؟

و تنبثق من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

_ ما هي أهم العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط؟

_ ما هي اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟

_ ما هي اهم انعكاسات الأزمات النفطية العالمية على الاقتصاد الجزائري؟

2. فرضيات البحث:

و للإجابة على التساؤلات الفرعية يتم طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يتغير مستوى التضخم بالتغيرات التي تحصل في أسعار النفط حيث توجد علاقة بينهما طردية .

الفرضية الثانية: يؤثر سعر الصرف تأثير إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي و سعرالبترول.

3. أهداف الدراسة:

هناك العديد من الأهداف التي ترمي إليها الدراسة و يمكن إيجازها فيما يلي :

_إبراز الإطار المفاهيمي لاسعار للبترول و العوامل المؤثرة و المحددة فيه و كذلك انواعه .

_إظهار مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري بالرغم من كونه مادة نابضة .

_التعرف على أهمية المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

_إظهار أثر الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري.

_محاولة بناء نموذج قياسي للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و المتغيرات المفسرة له في الجزائر.

4.اهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معالجة احد المواضيع الحساسة وهي اثر تقلبات أسعار النفط علي الاقتصاد الجزائري و يعتبر هذا الموضوع من اكبر المواضيع تداولا في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين الاقتصاديين و السياسيين.

بما ان النفط مورد ناضب و زائل وجب التفكير في إستراتيجية بديلة له سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية القطاعية، التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع الدولي بصفة عامة، و للجزائر بصفة خاصة.

5.اسباب اختيار الموضوع

_ إن موضوع النفط من الموضوعات المهمة بالنسبة للدول المنتجة والمستوردة، و خاصة تلك الدول التي تمثل النفط اغلب صادراتها من بيها الجزائر بكونها بلد نفطي يعتمد و يرتكز في تلبية جميع متطلبات الاقتصاد الوطني على جزء كبير من عوائد قطاع الريع البترولي .

_ الرغبة الشخصية في دراسة موضوع يتعلق بأسعار البترول كأحد المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الجزائري.

_ ارتباط هذا الموضوع بتخصصنا في العلوم الاقتصادية.

6. الدراسات السابقة

بالاضافة الى العديد من الدراسات الموثقة في المجلات العلمية و الكتب تم الاطلاع على الكثير من الدراسات الجامعية و الابحاث العلمية التي بصدد هذا الموضوع نذكر من أهمها :

_العميري علي"دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970_2006" رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة2008، هدفت هذه الدراسة الى معرفة ان أسعار النفط الخام تاثر بصفة غير مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي اما الرابط بينهما الجباية البترولية

_السعيد رويجع "التطور التاريخي لاسعار البترول و اثره على الاقتصاد الجزائري "رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير و اقتصاد بترولي، من جامعة ورقلة، هدفت هذه الدراسة الى معرفة اثر التغيير في أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية (الناتج الداخلي الخام، الميزان التجاري) في الجزائر خلال الفترة 1970_2009و معرفة الأثر السلبي للصدمات النفطية على استقرار الاقتصاد الجزائري .

_ سفيان عمراني" اثر التغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة 2000_2015 دراسة تحليلية و قياسية" مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية 2018، تهدف هذه الدراسة تحليل و تقييم اثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي و كذلك تحديد نوع العلاقة الموجودة بين أسعار النفط و المتغيرات الاقتصادية الكلية و المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف و التضخم

7. حدود البحث:

للإجابة على التساؤلات الموضوعية و للوصول إلى الأهداف المرغوبة بدقة موضوعية تم انجاز هذا البحث ضمنا الحدود التالية :

_الحدود الموضوعية : تم تركيز على اثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.

_الحدود المكانية: لقد ركزت هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري في ظل المحروقات (البترول).

_الحدود الزمنية : تمت دراسة اثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري في الفترة ممتدة (1990-2021)

8. المنهج الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع يتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع كما سيتم استخدام الطرق القياسية و الإحصائية الضرورية لدراسة علاقة المتغيرات الاقتصادية و تطور أسعار البترول في الاقتصاد الجزائري . وبغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية ذلك لأسلوب دراسة الحالة هنا , و ذلك لتحليل وتفسير أهم التغيرات البترولية المؤثرة على الاقتصاد الجزائري من خلال تطبيق خطوات النماذج الاقتصادية ، التعرف

و التقدير الاختبار والتنبؤ باستعمال برامج معلوماتية تتماشى مع طبيعة الموضوع , وسيتم الاستعانة ببرنامج (eviews10) لتقدير و استخراج النتائج و إجراء الاختبارات الأزمة.

صعوبات الدراسة

إن الصعوبة التي واجهتنا إثناء هذه الدراسة هي تلك الصعوبات التي تواجه أي باحث و يمكن تلخيصها في ما يلي:

_قلة المراجع في مجال النفط في مكتبة الجامعة .

_ تناقص وتضارب في المعلومات و الإحصائيات (الأرقام، النسب المئوية....) و في مختلف المجالات مما يؤثر سلبا على الدراسة.

_صعوبة تلخيص بعض المعلومات لأهميتها البالغة

_محاولة الربط بين التحليلات النظرية وواقعها في الجزائر

9. هيكل البحث:

طبقا للإشكالية العامة للبحث و التساؤلات المختلفة المتفرعة عنها و مع اخد في الاعتبار الفرضيات التي ينطلق منها البحث و بهدف تحقيق هذا البحث في اطار منهجي و علمي قمنا بتقسيم هذه الدراسة بمضمونها الى مقدمة و فصلين ثم خاتمة .

_**الفصل الأول** تحت عنوان "أسعار النفط و علاقتها بالاقتصاد الجزائري"و يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى النفط و السياسات التسعيرية و التي تتضمن مفهوم أسعار النفط و انواعه و العوامل المحددة و المؤثرة فيه و كذلك أثار ارتفاع و انخفاض أسعار النفط على سوق النفط و الدول المصدرة، اما المبحث الثاني فتضمن واقع قطاع المحروقات و اثرها على الاقتصاد الجزائري تناولنا من خلاله التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر و أهميته في الاقتصاد الجزائري و كذلك المشاكل و التحديات التي تواجه النفط في الجزائر و أخيرا في الجزء الثالث من هذا الفصل يتم التركيز على الأزمات النفطية و تداعياتها و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري حيث تناولنا اهم الأزمات العالمية و الآثار المترتبة عنها .

الفصل الأول

أسعار النفط و علاقتها بالاقتصاد الجزائري

تمهيد

يعتبر البترول بمثابة المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري، و مورد لإنتاج الطاقة في العالم و ثروة تقوم عليها اقتصاديات الدول التي تعتمد على عوائد النفطية و منها الجزائر حيث أصبح يسمى باقتصاد الريع و قد تحول من فرضية اقتصاد القوة بامتلاكها للبترول إلى اقتصاد هش يتأثر تأثرا مباشرا بتقلبات أسعار البترول.

و قد أصبحت هنالك علاقة ارتباط بين الاقتصاد الوطني و قطاع المحروقات، حيث أصبح تحديد وضعية استقرار أو اختلال ميزان المدفوعات التجاري يتوقف على حركة أسعار البترول، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية، و أصبح واجب علينا معرفة درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بعوائد الصادرات البترولية .

و جاءت خطة الفصل الأول على النحو التالي :

المبحث الأول: النفط و السياسات التسعيرية

المبحث الثاني:دور قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: الأزمات النفطية و تأثيرها علي الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: السياسات التسعيرية للنفط

يعتبر النفط داخل السوق البترولي اهم نشاطات الصناعة النفطية لذا تلجأ الأطراف الفاعلة والمكونة للسوق الى وضع تسعيرة لمختلف أنواع النفط والتي بدورها تنقسم الى عدة أنواع إلا ان السعر داخل السوق تتحكم فيه مجموعة من المحددات وله عوامل تأثر فيه ومنه أي تغير فيها يؤثر في سعر النفط الذي بدوره ينتج اثار إيجابية او سلبية على السوق وأطرافها وهذا ما سنتطرق اليه فيما يلي:

المطلب الأول: مفهوم أسعار النفط وأنواعه:

يتميز السعر البترولي عن غيره من المواد الأساسية في الأسواق العالمية من حيث تذبذبه السريع ومساهمة العديد من العوامل في تحديد قيمته.

أولا: تعريف السعر النفطي: يمكن تعريفه كما يلي

1-سعر النفط هو عبارة عن قيمة الشيء المعبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا تعادي معها أو يساوي معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني القيمة المادة أو السلعة البترولية المعبر عنها بالنقود[1].

2-سعر النفط الحقيقي او ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، و الذي يعبر عن تتطور السعر عبر فترة زمنية بعد استبعاد ما طرا عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي او التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ اساس لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الاخرى ، و من هنا يلزم ان ينتسب السعر الحقيقي الى سنة و هي سنة الاساس . [2]

كما يمكن تعريفه على انه مؤشر نقدي لتحديد القيم التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض و الطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحسب اسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لتر ويعادل الطن المتري 7_8 براميل حسب كثافة النفط. [3]

ثانيا: أنواع أسعار النفط

لسعر النفط أنواع متعددة وهي:

---

[1] السعيد رويجع، تطور تاريخي لأسعار البترول و أثاره على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مربح ، ورقلة 2012 ، ص3.

[2] بيطام ريمة، **أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2000_2004**، مذكرة ماجستسر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالي و نقود، جامعة بسكرة 2015، ص 16.

[3] سيد احمد فتحي الخولي، **اقتصاد النفط** ، الطبعة الأولى، 1997، ص257.

1. **السعر المعلن:** هو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفط في كارتل الشقيقات السبع المحسوبة بالدولار الأمريكي. وقد ابتدأ العمل بالسعر المعلن منذ عام 1880 عندما أعلنت شركة ستاندرد اويل نيوجيرسي عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر، ثم استمر العمل بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة وخارجها، والمعروف أن الأسعار الرسمية التي تعلنها الدولة النفطية تأتي في إطار السعر الرسمي المعلن.

كما يمكن القول بان الاسعار المعلنة ماهي الا اسعار نظرية لا تساوي في حقيقتها اسعار النفط بل تقوم بفرضها الشركات لكي يتم احتساب و تحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط [1].

2. **السعر المتحقق:** هو عبارة عن سعر معلن مطروحا منه الحسميات والخصميات أي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن و لتلقي المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض القيود والحسميات، وتتكون هذه الأخيرة من:

_حسميات الموقع الجغرافي _ حسميات المحتوى الكبريتي

_ حسميات درجة الكثافة _ حسميات قناة السويس

3_سعر الإشارة: ويكمن أن يؤخذ باتجاهين هما:

إن سعر الإشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق وبذلك يمثل سعر الاشارة النقطة الوسطى بين السعرين (المعلن والمتحقق). ويمكن التوصل الى سعر الاشارة عن اتفاق بين الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة كما حصل بين الجزائر وفرنسا عام 1965.

بعني سعر الإشارة متوسط سلة من النفوذ المتقاربة في درجات الكثافة او المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشرا او اشارة لتسعير مجموعة من النفوذ حسب قرب او بعد درجة كثافة النفوذ من نفط الاشارة. ونفوذ الاشارة عديدة منها النفط العربي الخفيف، نفط الاوبك، نفط غرب تكساس، نفط برنت، نفط بحر الشمال.[2]

هناك مجموعة من الاسعار التي ظهرت في الفترة اللاحقة وهي:

أ. **السعر الفوري والآني:** ظهر هذا النوع من الاسعار مع وجود السوق الحرة او التنافسي ويمكن تعريفه على أنه سعر الوحدة البترولية المتبادلة الفورية في السوق البترولي الحرة من هذا التعريف نرى أن الاسعار الفورية يتأثر كثيرا إذا كانت هناك اختلالات في السوق البترولية وبالتالي فهو قابل للزيادة والنقصان بالمقارنة مع السعر المعلن فهو يزيد عنه إذا كان هناك عدم توازن كبير بين العرض والطلب وأقل إذا كان الخلل صغير.

---

[1] ـ نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، الطبعة الأولى، دار احياء التراب العربي للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2011، ص.103

[2] جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط و علاقتها برصيدي الموازنة العامة و ميزان المدفوعات ـحالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الوادي، العدد 09، المجلد01، 2016، ص4.

ب. **السعر الاسمي:** ويعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار فنقول مثلا ان سعر الأوبك يساوي 80 دولار للبرميل.

ت. **السعر الحقيقي:** هو يمثل إما القيمة الحقيقية للسعر الاسمي المخصومة بمعدلات التضخم او كمية السلعة والخدمات التي يمكن شراءها من الخارج بالسعر الاسمي للبرميل.

ث. **الاسعار الآجلة او اسعار صفقات الاجل الطويل:** وتعني الاسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على ان يسلم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة.

ج. **سعر البرميل الورقي:** وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقترب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية. وهو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي اخذ المستثمرون يبيعونها ويزايدون عليها ويتداولونها بين المضاربين مثلا قيام شركة النفط امريكية بتوقيع عقد مع العراق لشراء مليون برميل نفط تسلم بعد شهرين ب سعر 50 دولار للبرميل، ثم تقوم هذه الشركة ببيع العقد الى شركة اخرى بمبلغ 60 دولار للبرميل وقد يباع العقد لمستثمر ثالث ورابع او أكثر، ولذلك يوظف المستثمرون(المضاربون) اموالا كبيرة في البرميل الورقي والمضاربة على النفط الذي قد يرتفع احيانا بفعل هذه المضاربة وليس للأسباب الحقيقية الاقتصادية منها والسياسية.

3. **السعر الارجاعي:** ويعني سعر برميل النفط الخام محددا في ضوء اسعار منتجاته النفطية المكررة التي تسمى ببرميل اوبك (البرميل المركب)

4. **السعر التكلفة الضريبة:** هو السعر المعادلة لكلفة إنتاج البترولي التي تقوم باستخراجه الشركات البترولية العاملة في البلدان العالم البترولية مضاف اليه عائد تدفعه هذه الشركات البترولية لحكومات هذه البلدان المعنية، او بتعبير آخر تقوم الشركات البترولية العاملة في البلدان البترولية بشراء الذي تستخرجه من الأراضي هذه الأخيرة بسعر يكافئ كلفة الاستخراج يضاف إليه عائد أو ريع في الضريبة على الدخل يذهب لحكومات تلك الدول لذلك يعتبر السعر الاساسي في تعاملات السوق لأن البيع بسعر أقل منه يعني هذا البيع بالخسارة [1]

المطلب الثاني: العوامل المحددة والمؤثر في اسعار النفط

ان معرفة العوامل المحددة لسعر النفط امر مهم خاصة للدول المنتجة له، حيث إن معرفة هذه العوامل تساعد على احداث تغيرات عليها زيادة او نقصان من أجل ضمان استقرار أسعار النفط، تمكنها من الحصول على موارد

[1] سيد فتحي محمد الخولي ، مرجع سابق الذكره، ص ص62،63.

مالية هامة لتلبية حاجة الاقتصاد والمجتمع فيها، كما أن الدول المستوردة للنقط تبقى اقتصاداتها مرتبطة بالنفط واسعارها فمعدلات النمو فيها معرضة لعدم الاستقرار لتقلب اسعار النفط، وتتنوع هذه العوامل وتتشابك فيما بينها.

اولا: العوامل المؤثرة في تسعير النفط العالمي:

تتأثر أسعار النفط العالمي من طرف قانون الطلب والعرض النفط بصفة خاصة وهناك عوامل أخرى:

1-العوامل المؤثرة في الطلب: إن الطلب على النفط هو طلب ذو شقين، طلب كمي وطلب نوعي، أي الطلب على النفط الخام والطلب على المنتجات النفطية منتجات نفطية مكررة، او بتروكيماوي، فهو إذا طلب مشتق، لان طلب النفط طلب منصب بصورة كاملة على المنتوجات النفطية، فهناك ترابط عضوي حيث انه كلما زاد الطلب على المنتوجات النفطية زاد الطلب على النفط الخام، وكلما انخفض الطلب على النفط قل الطلب على المنتجات النفطي وتتمثل العوامل المؤثرة فيما يلي:

أ. النمو الاقتصادي:

تعد الطاقة عنصر أساسي من عناصر العملية الانتاجية، وعملية التطور الاقتصادي والاجتماعية، والبترول ذو اهمية كبيرة سواء من الناحية الاقتصادية او السياسة او الحربية، فكثير ما يرسم هذا المورد الي حد كبير الخطوط الرئيسة للسياسة العالمية ويظهر تأثير هذا العامل كون انه كلما زاد النمو الاقتصادي والصناعي العلمي وتزايد الاعتماد الميكانيكي كلما ادى ذلك الى زيادة الطلب على البترول امام قلة المصادر الاخرى البديلة.

انخفض الطلب العالمي على النفط خلال عام 2020 بشكل حاد بلغ 9.8 مليون برميل يوم أي بمعدل تراجع 9.8%، مسجلا أدنى مستوى له منذ عام 2012، وهو الانخفاض الأول له منذ عام 2009. حيث انخفض الطلب على النفط في مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2020، بمعدل تراجع بلغ (11.6 %) مقارنة بنظيرة المسجل في العام السابق وهو (0.3 %). كما شهدت دول العالم الأخرى انخفاضا في الطلب على النفط، حيث سجلت تراجعا معدله % 8.1 في عام 2020 مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.6 % في عام 2019، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ركود أداء الاقتصادي العالمي للمرة الأولى منذ عام 2009، وبأعلى وتيرة له منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد. [1]

[1] العيد قريشي، **واقع أداء قطاع المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية**، الناشر مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية،2017، ص ص154،153.

ويوضح الجدول (1) معدلات النمو السنوية في الطلب العالمي على النفط مقابل معدلات النمو في الاقتصاد العالمي للفترة (2016 _ 2020)[1].

الجدول(1_1): النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق مجموعات من الدول2016.2020

المؤشرات / السنوات	دول منضم التعاون الاقتصادي و التنمية		دول العالم الأخرى		إجمالي العالم	
	الناتج المحلي الإجمالي	الطلب على النفط	الناتج المحلي الإجمالي	الطلب على النفط	الناتج المحلي الإجمالي	الطلب على النفط
2016	1.8	1.5	4.4	2.8	3.3	2.1
2017	2.5	1.1	4.8	2.6	3.8	1.9
2018	2.2	1.2	4.5	2	3.5	1.6
2019	1.7	-0.7	3.7	2.6	2.8	0.9
2020	-4.9	-11.6	-2.4	-8.1	-3.5	-9.8

المصدر: _ منضمة الأقطار العربية المصدرة للبترول _ الإدارة الاقتصادية.

_أعداد مختلفة من التقارير الشهرية لمنضمة الأوبك و صندوق النقد الدولي .

ب-سعر الفائدة: مع العلم أن هناك آراء كثيرة متضاربة تفيد وجود ارتباط بين التغييرات التي تحدث في سعر النفط وكذلك سعر الفائدة، ولكن على الرغم من أن هذا التأثير في بعض الأحيان لا يكون قويا، إلا أنه مع دقة التحليل يتضح أنه يوجد ارتباطا عكسيا، في كل مرة تنخفض فيها أسعار فائدة سلعة النفط في السوق العالمي حيث يساهم هذا في تحفيز المستهلكين على القيام بعملية الاقتراض حتى ينتج عنها زيادة الطلب على النفط وبالتالي يرتفع سعره ويزداد.[2]

ث-الازمات الاقتصادية: هي مجموعة من الأزمات التي تؤثر سلبياً على اقتصاد دولة معينة، أو مجموعة من الدول فتزداد معدلات المديونية بشكل كبير، ويقل الطلب على البترول مع ثبات سعره، أو ارتفاعه، ولكن لا تتمكن الدول من شراء كميات كافية منه، فترغم حينها إلى رفع أسعاره محلياً، حتى تتمكن من الوصول إلى درجة موازنة قريبة بين السعر العالمي والسعر المحلي.

[1] أوبك، **تطورات السوق النفطية العالمية و انعكاساتها على الدول الأعضاء الفصل الأول**، ص33.

[2] عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد01 غزة، 2013، ص333.

ث –الازمات السياسية: هي مجموعة من الأزمات التي تحدث عادة في دولة واحدة، وقد تتأثر فيها أكثر من دولة، وتنتج الأزمات السياسي، بسبب وجود حروب أهلية، أو إقليمية، أو دولية مما يؤدي إلى التأثير سلبياً على البترول، وعادة ما تؤدي هذه الأزمات إلى ارتفاع أسعار البترول مع زيادة الطلب عليه من قبل الدول. [1]

ج– مناخ: دور حاسم في التأثير على أسعار البترول مثل الأعاصير والزلازل والبراكين خاصة تلك التي تضرب مناطق منتجة للنفط ، مما يؤدي إلى نقص في معدلات الانتاج ومن ثمة الزيادة في أسعار البترول الخام ، بالإضافة إلى المشاكل الفنية وتجهيزاتها في حقول ومواقع إنتاج البترول للدول المصدرة.[2]

2– **العوامل المؤثرة في العرض النفط:** يعد العرض النفطي الجانب الثاني من معادلة سعر النفط، حيث يؤثر عليه بطريقة مباشرة ، فكلما كانت الكميات المعروضة من النفط كبيرة اتجهت الأسعار نحو الانخفاض والعكس صحيح ، أي العلاقة بين هذين العاملين علاقة عكسية.

يقصد بعرض النفط هي الكمية المعروضة منه للبيع في الأسواق العالمية ويعتبر هذا التعريف هو المفهوم السائد بين مختلف شركات النفط الدولية فإذا كان العرض النفطي في السابق، يعتمد على معدلات الإنتاج التي كانت تحدد وفق سياسات الشركات النفطية الكبرى فالعرض العالمي اليوم يعتمد على سياسات الدول المنتجة مجتمعة أو منفردة[3].

وتتمثل العوامل المؤثرة فيما يلي:

أ–طلب على النفط: يعتبر من المحددات الرئيسية للعرض النفطي ، انطلاقا من فكرة أن الطلب يحقق العرض ، بحيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة العوامل التي سبق شرحها ، فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه الفعلي في السوق وزيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج ، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى التقليص الكميات المعروضة من النفطْ ،اذ العلاقة بين هذين المتغيرين طرية متداخلة فكل منهما يؤثر في الأخر ، فالعوامل المؤثرة على الطلب الفعلي تؤثر أيضا على العرض وتعكس مباشرة على الأسعار.[4]

ب–الاحتياطات النفطية وعمليات البحث و التنقيب : تلعب الاحتياطات النفطية و الطاقة و الإنتاجية دورا في التأثير على عرض النفط ، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الاعتقاد أن هناك قدرة على زيادة الإنتاج ، إضافة إلى

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول و السياسة السعرية البترولية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2015، ص156.

[2] خولوفي وهيبة، **الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار النفط –إشارة حالة الجزائر**، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد5، العدد1، الطارف، الجزائر، 2021، ص287.

[3] ـ العيد قريشي ، **مرجع سابق ذكره**، ص ص147،146.

[4] جمعة رضوان، **تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الموردات**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، ص40.

عمليات التنقيب والبحث التي تأثر على العرض النفطي ، حيث تستلزم عمليات التنقيب عن النفط تكنولوجية عالية واستثمارات كبيرة ، كما أن تطور تنقبات هذه العمليات يسمح بضخ كميات كبيرة من النفط في وقت قصير وتكلفة أقل مسايرة للطلب المتزايد على النفط ، لكنها لا تسمح بزيادة الاحتياطات النفطية بشكل كبير من خلال عمليات البحث.[1]

ت-تكلفة الإنتاجية: يتحدد العرض أيضا بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في وقت معين، حيث أن توفر احتياطيات نفطية كبيرة ليس معناه الزيادة السهلة في الإنتاج فور ارتفاع الطلب، بل إنه يلزم تنمية الحقول المكتشفة وتزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص النفط من باطن الأرض ومعالجته وتخزينه وضخه، وتعتمد الإمكانيات الإنتاجية على مدى تقدم التقانة المستخدمة في تلك العلميات.

والمعلوم أن الكلفة الإنتاجية عامل أساسي في تحديد الاسعار باعتبار ان:

السعر = هامش الربح + التكلفة

كما أنه يؤثر في تحديد السعر النقط، فلهذه التكلفة تأثير واضح في تحديد العرض خاصة وأنها كلما زادت كلما أذى ذلك إلى قلة العرض، والعكس صحيح، وتتضح هذه العلاقة بصورة أكبر في قلة عرض مصادر الطاقة البديلة التي تتميز بارتفاع تكلفتها مما أدى إلى قلة عرضها.[2]

ث-السعر: تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فصلا عن المدى الزمني.[3]

ج-المستوى التكنولوجي والتقني الأدوات الإنتاج: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نقطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

د-المصادر البديلة للنفط وأسعارها: تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفسي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج اصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

---

[1] جمعة رضوان، **مرجع سابق ذكره**، ص41.

[2] ا- لعيد قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص149،148.

[3] - قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، سنة 2009-2008، ص ص 15،14.

هـ-الحروب والأحداث السياسية: كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، النفط فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنقط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1979،1980، ومع بداية الألفية أصبح النقط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا.[1]

و-السياسات النفطية للدول المنتجة: تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط.

المطلب الثالث: أثار ارتفاع وانخفاض اسعار النفط على سوق النفط والدول المصدرة:

تذبذب أسعار النفط مرة يرتفع ومرة ينخفض بسبب عدة عوامل مما يتسبب في حدوث أثار إيجابية أو سلبية على السوق النفطية وكذا على الدول المصدرة وهذا ما سنعرفه في مايلي

أولا_: تأثير ارتفاع وانخفاض الأسعار على الدول المصدرة

1. **تأثير ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط** :نتيجة لارتفاع أسعار النفط في عام 1973 م فقد حققت الدول المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب سياسية، فقد ازدهرت هذه الدول نتيجة لتزايد عوائد النفط ما مكن هذه الدول من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها للتنمية الاقتصادية، فاستطاعت الدول المصدرة للنفط تزويد نشاطها الإنتاجي برأس المال اللازم واستقطاب الأيدي العاملة الفنية والمهنية والعادية لتنفيذ برامج التنمية خاصة في الدول التي تفتقر إلى مثل هذه العمالة، كما استطاعت معظم الدول المصدرة للنفط زيادة الفوائض النقدية التي زادت عن احتياجات التنمية الداخلية، وارتفع مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول وحققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، بالرغم من زيادة أسعار السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات التي تستوردها من الدول الصناعية ، نتيجة زيادة أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم النقدي ومن جهة أخرى فقد أدى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستهلاك المحلي من النفط سواء للأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية وخاصة صناعة البتروكيماويات .
2. **تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط:** باعتبار أن النفط يمثل غالبية صادرات الدول المصدرة للنفط فإن لانخفاض أسعار النفط انعكاسات كبيرة على الدول المصدرة للنفط مثل تراجع العوائد النفطية بحوالي 80 مليون دولار سنويا بالإضافة على 20 بليون دولار ناجمة عن الاستمرار في بيع النفط

[1] خضر حسان، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، العدد57 نوفمبر السنة الخامسة، ص12.

بالدولار الذي انخفض سعره في الأسواق المالية ، كما أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الإنفاق الحكومي في معظم الدول المصدرة للنفط ، وبالتالي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي ككل ، بالإضافة إلى تراجع الدخل المتحقق من الاستثمارات الأجنبية بسبب انخفاض أسعار الفائدة العالمية وزيادة معدلات التضخم المحلية نتيجة لارتفاع أسعار الواردات المقومة بعملات غير الدولار و نتيجة لانخفاض أسعار النفط تعرضت بعض البنوك في الدول المصدرة إلى بعض الأزمات المتعلقة بالسيولة النقدية ، وازدادت صعوبة تسديد الأقساط والفوائد المستحقة على الديون الخارجية لبعض الدول المصدرة ، مما اضطرها على إعادة جدولة ديونها . ومن جهة أخرى فإن مدى تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة يختلف من دولة على دولة وفقا لإمكانياتها الاقتصادية وحجم الاحتياطيات فيها ، فقد حفز انخفاض الأسعار بعض الدول إلى زيادة إنتاجها لتعويض النقص في عوائد النفط مما يؤدى إلى سرعة معدلات استنزاف مواردها الاقتصادية ويدفع بالأسعار إلى أسفل وبالتالي زيادة حجم الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول وفى الوقت نفسه نجد أن انخفاض أسعار النفط وما تلاه من زيادة في الطلب على النفط أدى إلى زيادة الطلب على نفط بعض الدول المصدر خاصة في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لخروج العديد من المنتجين الحديين بسبب الارتفاع النسبي في نفقات الإنتاج وخروج بعض مصادر الطاقة البديلة من مجال الإنتاج ، وانخفاض حجم انتاج العديد من الدول لانخفاض حجم احتياطاتها او المصاعب الفنية التي تواجه الانتاج النفطي .[1]

ثانيا_ الآثار السلبية لارتفاع وانخفاض أسعار النفط على سوق النفط:

1_الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط على سوق النفط: وتتمثل هذه الآثار في:

أ. إن انخفاض أسعار النفط يؤدى على ارتفاع التكلفة النسبية لإنتاج معظم بدائل الطاقة، مما يؤدى إلى انخفاض الاستثمارات فيها.

ب. أن الأسعار المنخفضة تؤثر على سياسة دول العالم الصناعي لتنويع مصادر الطاقة مما يؤدي إلى خروج العديد من مصادر الطاقة من مجال الإنتاج، وبالتالي زيادة الاعتماد على النفط.

ت. إفلاس العديد من المشروعات المهتمة والتي تستثمر أموالها في مجال الطاقة غير النفطية والبديلة للنفط المستورد، والذي أصبح رخيصا مقارنة بالعديد من تلك المصادر، مما يؤدي إلى زيادة سرعة نمو الطلب العالمي على النفط، في الوقت الذي تنخفض فيه مرونة الطلب نتيجة لغياب بعض المصادر البديلة أو قلتها.

[1] كامل بكري و آخرون، **الموارد و اقتصادياتها**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1986، ص ص185،186.

ث. نتيجة لم ا زيا نقط دول أوبك فإن انخفاض سعره سيؤدي إلى خروج كثير من المنتجين الحدبين دون التكلفة الإنتاجية المرتفعة، بل قد تلجأ بعض الدول إلى إحلال النقط المستورد مع النفط المنتج فعليا مما يؤدي إلى ت ا زيد الطلب على دلو أوبك وخاصة ذات الاحتياطيات الكبيرة.

ج. أن انخفاض الأسعار سوف يشجع على زيادة الاستهلاك، مما يؤدى إلى امتصاص العرض الفائض منه في الأسواق، وسيؤدي إلى تحفيز استخدام النقط بشكل تبذيري وبالتالي نمو الطلب بدرجة أكبر.

ح. تؤدي زيادة الطلب على نفط أوبك بصورة تفوق قدرتها الإنتاجية إلى ت ا زيد الأسعار بشكل سريع وكبير ثم حدوث ركود اقتصادي حتى يتمكن العالم من إعادة تطوير مصادر الطاقة، التي أهملت يسبب انخفاض الأسعار، أي أن انخفاض الأسعار في المدى لأطول على زيادة الأسعار.

خ. نتيجة لانخفاض إيرادات الدول المصدرة للنفط، فإن حجم مساهمتها في المعونات والقروض التي تمنحها للدول النامية تقل، كما أن قدرتها على شراء السلع والخدمات من الدول الأخرى خاصة المتقدمة تصبح أقل، وأخيرا فإن المصاعب قد تواجه بعض الدول المصدرة، والتي ترتبط بديون للدول الصناعية والبنوك العالمية مما يدفعها إلى تأجيل دفع سواء من الاقساط او الفوائد عليها.

د. انخفاض إيرادات في الدول المصدرة للنفط وبالتالي تباطؤ معدلات النمو، مما قد يدفعها إلى زيادة إنتاج النفط بمعدلات تزيد عن معدلات النضوب خاصة في الدول ذات الاحتياطيات الصغيرة. [1]

1. الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط على سوق النفط: وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:

أ. تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية وحدوث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على قيمة صادراتها إلى الدول النامية والمصدرة للنفط.

ب. عودة الدول المستهلكة إلى اتخاذ إجراءات التحفظ على الاستهلاك وبالتالي انخفاض الطلب على النفط المستوردة.

ت. إعادة تخصيص الموارد لصالح زيادة الاستثمارات في إعادة فتح حقول النفط المرتفعة التكلفة، أو التنقيب عن مصادر جديدة بالإضافة على الاستثمار في بدائل النفط لتوليد الطاقة، وبالتالي خفض الطلب على النفط المستورد لدرجة قد تلغي الزيادة الإيرادات الناجمة عن ارتفاع الأسعار.

[1] الطاهر موسى الجنابي، **ملاحظات حول أثار و تذبذب أسعار البترول على الاقتصاد العربي**، النفط و التعاون، المجلد 14 العدد 51، 1988، ص68.

ث. انخفاض التكاليف النسبية للتخزين في الدول المستهلكة، مما يهدد الطلب على النقط من الدول المنتجة في فترات ضعف السوق.

يؤدي انخفاض الطلب على النفط المستورد بسبب التحفظ ومنافسة المصادر البديلة بالإضافة إلى زيادة عرض النفط في المناطق الجديدة إلى خفض أسعار النفط أي أن ارتفاع الأسعار يؤدى في المدى الأطول إلى انخفاض الأسعار وقد يكون بصورة كبيرة ومفاجئ في حالة فعالية استخدام المخزون النفطي في ذلك الوقت النفط المستورد محل النفط المحلي في العديد من الدول.[1]

المبحث الثاني: واقع قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

تعتبر الثروة النفطية المصدر الرئيسي للطاقة والموارد المالية من جهة أخرى حيث أن الاقتصاد الجزائري يعتمد وبشكل كبير على القطاع النقطي لهذا فإن السلطات الجزائرية منذ الاستقلال عملت على إعطاء عناية خاصة لهذا القطاع، وذلك بتأسيس شركة النفط الوطنية سونا طراك وتأميم قطاع المحروقات، كما قامت بإعطاء الشركة كل الصلاحيات لتصبح بذلك القائد العملية تطوير قطاع البترولي الجزائري.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر:

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على ثورة البترول بشكل أساسي خلال مسيرتها التنموية، حيث تم تعزيز مكانة المحروقات ضمن منظومة الإنتاج الوطني وتنظيم استغلال هذه الثروة منذ الاستقلال، وفي هذا الإطار سوف نطرق لأهم المحطات التاريخية التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر[2]

أولا: اكتشاف البترول في الجزائر

تعتبر الصحراء الجزائرية ثرية بالثروات المعدنية ولهذا تكتسي أهمية كبيرة حيث تتربع على مساحة قدرها 2.1 مليون كلم 2 ، أي بنسبة تقدر بنحو 85 % من المساحة الإجمالية للجزائر، وبدأت أولى محاولات البحث والتنقيب عن النفط في الجزائر سنة 1913 في الجهة الغربية لولاية غليزان ، حيث ظلت الشركات الفرنسية تتابع مسحها الجيولوجي أثناء الحرب العالمية الأولى بكل من ولاية قسنطينة ، العملة ، سيدي عيش وغيرها من المناطق الجزائرية إلا أن هذه المحاولات لم تسفر عن أي اكتشافات نفطية ، وقبل الحرب العالمية الثانية أدت عمليات البحث والتنقيب إلى اكتشاف الكثير من الثروات المعدنية والفحم والحديد والنحاس والرصاص والقصدير بالإضافة إلى احتمالات لوجود اليورانيوم .

[1] الطاهر موسى الجنابي، **مرجع سبق ذكره**، ص70.

[2] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي الاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستسر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة2013،ص174.

خلال سنة 1949 عثرت الشركة الأهلية الفرنسية للبحث عن المواد النفطية واستغلالها S.N.REPAL على الزيت في حقل صغير بوادي قطي رني في الجنوب الشرقي من البلاد ، وبدأ الإنتاج في العام الموالي مباشرة حيث بلغ سنة 1953 أقصاه حوالي 84 ألف طن، وبدا يتناقص بسبب ضآلة المدخرات، بعدها بثلاث سنوات بلغ مسامع الإدارة الاستعمارية أن شخصا في الصحراء قام بحفر بئر وتصاعدت منه مادة ذات ألوان مختلفة ورائحة كريهة، فقامت السلطات الفرنسية بإحاطة مكان البئر بسياج، وهذه الرواية أعطتها أصل لأكبر ثروة تزخر بها الجزائر بصفة عامة وحاسي مسعود بصفة خاصة، غير أن سنة 1956 كانت نقطة تحول في تاريخ استكشاف المحروقات في الجزائر وذلك باكتشاف حقل حاسي مسعود النفطي بمساحة 2500 كم^2 مشكلا أحد الحقول العملاقة في العالم، وحقل حاسي الرمل الغازي بمساحة 2100 كم^2 ، وفي عام 1958 تم تحميل أول شحنة انطلاقا من ميناء بوجيه (بجاية) باتجاه لافترا بمدينة مارسيليا الفرنسية[1]

ثانيا: تأسيس الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها " سونا طراك "

بقت موازين القوى الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال ، ولأكثر من ثلاث سنوات من دون أن تسمح بإعطاء للتنمية الاقتصادية في الجزائر اتجاها مطابقا لمصالحها الخاصة ، فبالرغم من استقلال الجزائر سنة 1962 إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية ، حيث حددت اتفاقيات افيان ضمنيا للشركة الفرنسية احتكار النشاط في قطاع المحروقات، أي أن الحقول البترولية كانت مشغلة من طرف الشركات الأجنبية مثل " شركة ريبال وكر يبسي " حيث كانت هذه الشركات العاملة في صناعة البترول الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف البترولي.

وأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة واسترجاع حقها في سيادتها الوطنية هو إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات " سونا طراك " بموجب المرسوم 63/491 في 31/12/1963 ، والتي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات فقد ارتفع رأسمالها من 40 مليون دج إلى 400 مليون دج، والمتكون من دفعات نقدية وقيم وأسهم الحكومة الجزائرية في الشركة (SN Repel) و (gamel)، إلى جانب ذلك تم إنشاء علانيا ورسميا بتاريخ 01/09/1967 الشركة المختلطة الجزائرية للغاز SONALGAZ .

ولقد حددنا هذا المرسوم الذي يقتضي بإنشاء الشركة الوطنية "سونا طراك "أهدافها هي:

- لقيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات

[1] يسرى محمد أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع و التطبيق في ضوء الواقع و المستقبل المأمول**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ص40.

- بناء وسائل النقل
- شراء وبيع المحروقات
- الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشاريع المتعلقة بالبترول
- تنفيذ العمليات العقارية وفير العقارية المتعلقة بالشركة[1]

ثالثا: تأميم المحروقات في الجزائر:

في عام 1968 قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البتروكيمياوية إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى، مما أعطى دفعا قويا لتأميم قطاع المحروقات خاصة بانضمامها في 22/06/1968 إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول في المؤتمر الثاني عشر، وجاءت قرارات تأميم المحروقات في خطاب الرئيس الراحل "هواري بومدين" الذي أعلن عنها خلال الاحتفالات بعيد العمال في 24/02/1971 وينص على :

- أخذ حصة 51 % من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 65 % من مجمل الإنتاج
- تأميم النقل البري للبترول والغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري
- التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي، حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة[2]

رابعا: الانضمام إلى منظمة الأوبك:

أنشئت منظمة الدول المصدرة للبترول يهدف توحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء وحماية مصالحها، حيث انضمت الجزائر إلى المنظمة سنة 1969، أما منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول فأنشئت بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات البترولية في شتى مجالاتها، والاستفادة من مواردها لإقامة مشاريع مشتركة، واقامة صناعة بترولية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي وقد انضمت الجزائر إلى هذه المنظمة عام1970.[3]

المطلب الثاني: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

---

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1892، ص21.

عبد العزيز وطيان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره 1830-1985**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص52.[2]

[3] نوري نبيلة، **إستراتيجية الترقية الاستخدامية لعوائد النفط في ضل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر و صندوق التقاعد الترويجي**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة سطيف، 2012، ص62.

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، حيث تتوقف كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسات التنموية على عائدات تصدير المحروقات، وذالك من الرغم من إجراءات الدعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع في تطبيقها بداية من 1996، وبذالك يحتل هذا القطاع أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري، حيث يمثل المصدر الفعال الذي يعتمد عليه في تمويل التنمية في شتى المجالات[1]

أولا مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات : تعتبر المحروقات من المنتجات المؤثرة في الصادرات الجزائرية بفضل حجمها، فقد تنخفض كمية الصادرات بانخفاض المنتجات المصدرة من المحروقات أو العكس وهذا راجع لقوة تأثيرها، كما نجد أن اغلب صادرات الجزائر عبارة عن صادرات المحروقات ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول(1_2): تطور الصادرات الجزائرية 2000 – 2018

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	صادرات المحروقات	إجمالي المحروقات	السنوات	صادرات المحروقات	إجمالي الصادرات
2000	21,06	21,65	2010	56,66	57,09
2001	18,53	19,09	2011	71,58	72,88
2002	18,10	18,70	2012	70,58	71,73
2003	23,98	24,46	2013	63,66	64,71
2004	31,54	32,20	2014	58,36	59,99
2005	45,58	46,37	2015	33,08	34,56
2006	53,60	54,74	2016	27,91	29,31
2007	59,60	60,59	2017	33,20	35,13
2008	77,19	78,59	2018	38,98	41,78
2009	44,41	45,18			

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية

[1] مخلفي أمينة، **مدخل إلى الاقتصاد البترولي الجزء الأول** ، محاضرات مقدمة لسنة الثالثة ليسانس ، تخصص اقتصاد و تسيير بترولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، منشورة، 2013_2014، ص35.

من خلال الجدول (02) تلاحظ أن الصادرات الجزائرية عرفت تذبذب خلال الفترة 2000-2018 فمعظم هذه الصادرات عبارة عن صادرات المحروقات، حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاع قيمتها من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 38.95 مليار دولار سنة 2018 إي بنسبة 93 %، حيث عرفت أعلى مستوى لها سنة 2008 77.19 مليار دولار، كما نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الإجمالية للصادرات عرفت هي الأخرى ارتفاعا بنسبة 91 % خلال الفترة (2000-2018) مع تسجيل مستوى قياسي في سنة 2008 وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول حيث بلغت خلالها حوالي 100 دولار أمريكي للبرميل، في حين نسجل أدنى مستوى للصادرات الإجمالية سنة 2016 حيث بلغت 29.31 مليار دولار وهذا بسبب الآثار الناجمة عن انخفاض في أسعار النفط والتي بلغت 45 دولار أمريكي للبرميل، وبالتالي يمكن القول أن الصادرات الكلية للجزائر تتأثر بشكل كبير بتطور صادرات المحروقات والتي تتأثر بدورها بتطورات الأسعار في الأسواق البترولية، وهو ما يمكن تأكيده وملاحظته من الشكل التالي:

الشكل(1_1): تطور الصادرات الجزائرية بدلالة أسعار النفط خلال الفترة 2000_2018

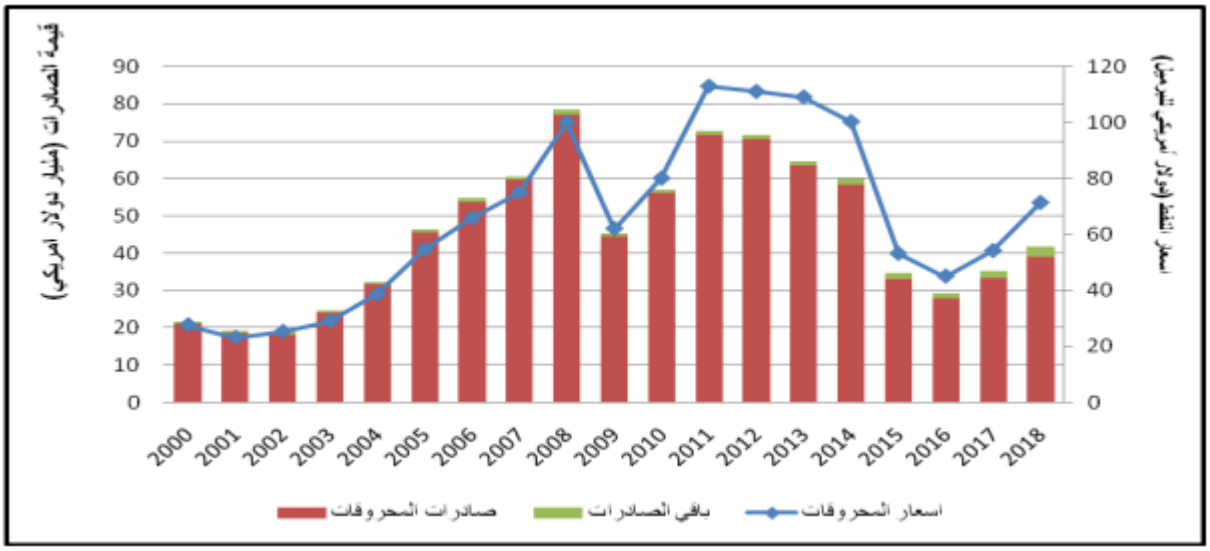

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على جدول رقم (02)

ثانيا: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي: يعتبر الناتج الداخلي الخام الصورة الاقتصادية التي تعكس نمو اقتصاد الجزائر، ويعتبر قطاع المحروقات أهم القطاعات الذي له دور التأثير عليه فهو يعتبر قاطرة النمو الاقتصادي، ويمكن تتبع مدى مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(1_3): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي لفترة 2000_ 2018

(الوحدة،: مليار دينار جزائري)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	الناتج المحلي لقطاع المحروقات	النسبة المئوية
2000	8,4098	3,1616	4,39
2001	1,4227	9,1443	1,34
2002	8,4522	0,1477	8,32
2003	5,5247	9,1886	6,35
2004	9,6135	8,2319	8,37
2005	1,7544	9,3352	4,44
2006	5,8463	2,3885	9,45
2007	6,9389	4,4157	3,44
2008	7,11043	6,4997	3,45
2009	0,9968	1,3109	2,31
2010	6,11991	4,4180	9,34
2011	8,14543	1,5242	1,36
2012	0,15843	4,5536	9,32
2013	3,16569	0,4968	9,29
2014	1,17205	8,4657	1,27
2015	9,16591	3,3134	9,18
2016	7,17406	6,3025	3,17
2017	6,18906	8,3608	1,19
2018	6,20186	7,4348	5,21

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية

من الجدول (03)نلاحظ أن التطور الحاصل في الناتج الداخلي الإجمالي عرف تزايد خلال الفترة من 2000 – 2018 والذي انتقل من 8،4098 مليار دينار جزائري إلى 6،20189 مليار دينار جزائري ، من جهة أخرى نلاحظ أن ناتج قطاع المحروقات هو الآخر ارتفع خلال هاته الفترة من 3،1616 مليار دينار جزائري إلى 7،4348 مليار دينار جزائري ، غير أن الجدير بالذكر أن نسبة مساهمة ناتج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي سجلت تذبذب

ما بين الارتفاع والانخفاض حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2006 بـ 45.9 % في حين سجلت أدنى نسبة سنة 2016 بـ 17.1 % وهذا بسبب التذبذب في أسعار النفط.

الشكل رقم (1_2): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي لفترة 2000-2018

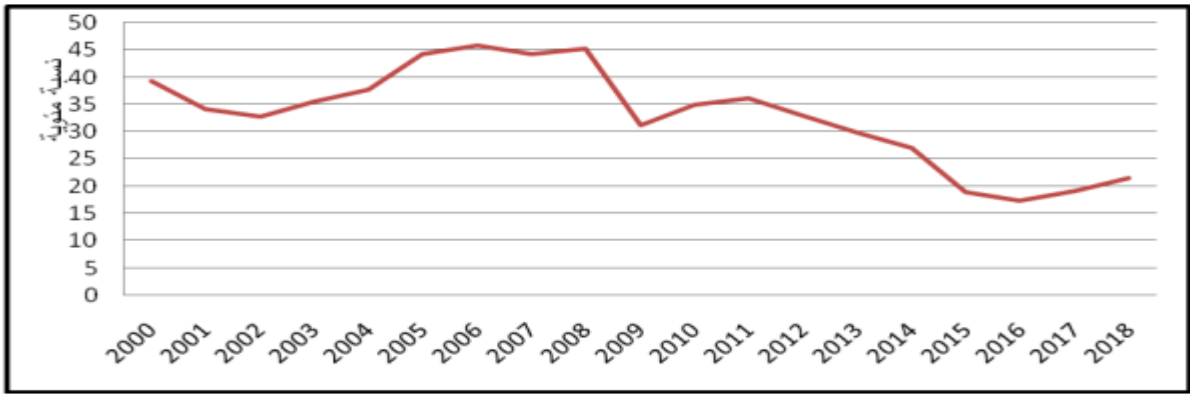

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم (03)

ثالثا: مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة: يساهم قطاع المحروقات بنسبة كبيرة في إيرادات الميزانية العامة من خلال الجباية البترولية والتي تعتبر من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة للجزائر ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1_3): تطور مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الخاصة بميزانية الدولة 2000_2018

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

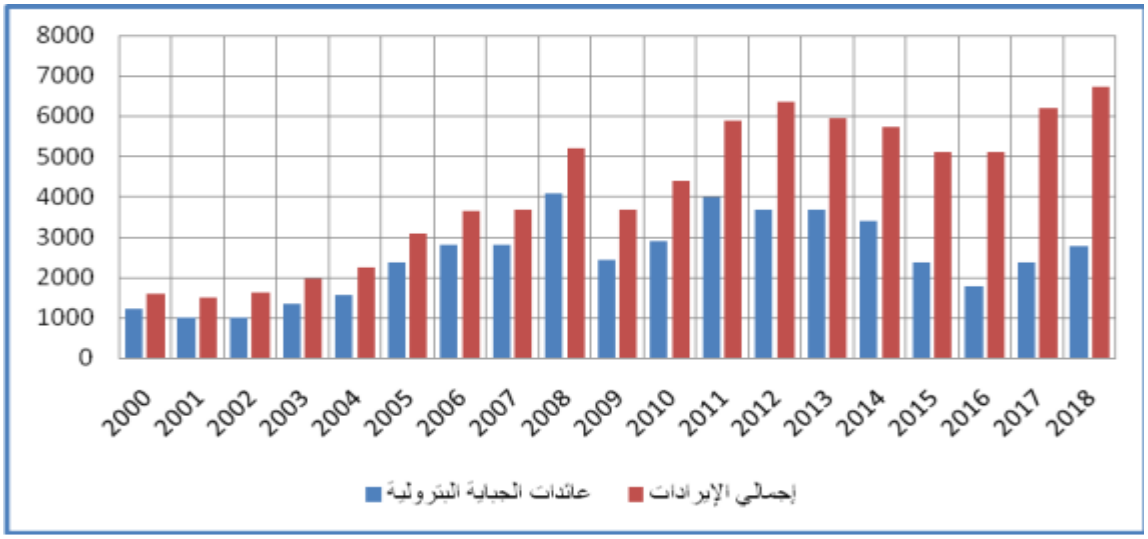

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على قانون المالية

من خلال الجدول نلاحظ إن مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الميزانية خلال الفترة 2000-2018 شهدت تذبذبا ما بين ارتفاعا وانخفاضا، فخلال الفترة (2000-2018) عرفت ارتفاعا مستمرا فبلغت مساهمتها في الإيرادات الكلية أعلى مستوى لها سنة 2008 ب 6،4080 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل نسبة 80% ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع المستمر في أسعار البترول، في حين سجلت سنة 2009 انخفاضا في مساهمة جباية قطاع المحروقات لتصل إلى 7،2412 مليار دينار جزائري، لتصبح مساهمتها في الإيرادات الكلية حوالي 64% و يرجع السبب في ذلك إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت على أسعار النفط، و منذ سنة 2010 إلى غاية 2013 شهدت الجباية البترولية ارتفاعا، في حين نلاحظ انخفاضها بداية من سنة 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط و انخفاض الطلب العالمي على النفط، و بالتالي أصبحت مساهمتها تشهد انخفاضا كبير باغ سنة 2016 حوالي 34% من جهة أخرى نجد ان الإيرادات الكلية للجزائر عرفت ارتفاع بالرغم من انخفاض مساهمة الجباية البترولية من خلال الاعتماد على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية و بالتالي تجنب الصدمات التي تشهدها أسعار النفط

المطلب الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه النفط في الجزائر

إن الدور الذي يلعبه النفط في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها، إلا أن الحديث عما فعله النقط بالاقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية. فقد تسبب الاعتماد المفرط على النفط في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية، فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد الريعي، الشيء الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الأخر فلهذا تحاول الجزائر التوجه نحو استراتيجيات بديلة للتخلص من هذه التبعية.

إن النقط كان ولا يزال المصدر الأساسي للطاقة الذي تعتمد عليه معظم القطاعات في تقدمها وتطورها، ولكن هناك العديد من المشاكل والتحديات التي تواجه الجزائر في إنتاج النفط واستهلاكه وكذا قرب استنزاف الاحتياطي العالمي منه كان لابد من استبدال النفط في بعض استخداماته بطاقات أخرى للحفاظ على البيئة وكذا على النفط. [1]

أولا: المشاكل التي تواجه قطاع النفط في الجزائر

هناك العديد من المشاكل التي تواجه قطاع النفط في الجزائر ومن بين هذه المشاكل تذكر ما يلي:

[1] ضياء مجيد الموسوي، **ثروة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص32.

- محاولة الولايات المتحدة السيطرة على منابع النفط من خلال الضغط على الحكومات المنتجة يضاف إلى ذلك ان الولايات المتحدة تستخدم التجسس الاقتصادي والصناعي في مجال النفط باعتباره من القطاعات الحيوية الاقتصادية حيث أن هناك تعاونا بين جهاز الاستخبارات الأمريكية والشركات الصناعية العاملة في مجال الصناعة في حقول النفط وهي تقدم دعما لشركاتها النفطية.
- إن أزمة النفط تصيب الدول النامية والمتقدمة، ولكن الدول المتقدمة قدرتها على استيعاب التاريخ والتعامل معه تأثيرا على جغرافية الأحداث جعلها تتمتع بقدرة فائقة على إدارة الأزمات الدولية، وتوظيفها توظيفا لا يغير من وضعية التقسيم الدولي للعملة مما يعمل على تعميق هذا التقسيم بما يخدم مصالحها وينقل الأزمة كليا إلى الدول النامية والتي تتأثر سليا بشدة لطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري
- إن الدول المستهلكة للنفط ستحاول ترشيد وتخفيض استهلاكها في ظل ارتفاع الأسعار كذلك فإن ارتفاع أسعار البترول سوف يؤدي في النهاية إلى تطوير وإيجاد بدائل للطاقة، وعند وجود هذا البديل فإنه من الصعب رجوع الطلب على البترول إلى ما كان عليه حتى لو انخفض سعره
- إن النقط بسعر الدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلبة ارتفاعا و انخفاضا مما يعكس سلبا على حجم الإيرادات النقطة فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة، علما بأن سعر الدولار نفسه في أسواق الصرف الأجنبية هو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، كما أن تسعر النفط يتم بقرارات سياسية أكثر منه تبعا لقوى العرض والطلب في السوق الحرة

أن صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف، وارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر، يضاف إلى ذلك تناقص الاحتياطي النقطي باستمرار بسبب الاستعمال [1]

ثانيا: تحديات قطاع النفط في الجزائر

تواجه الجزائر في انتاج النفط العديد من التحديات التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1. **التحدي الأول:** إن مادة النفط مادة ناضبة، وبالتالي لابد من الاستثمار في الطاقة النووية وتشجيع استخدام مصادر العلاقة المتجددة كالشمس والرياح.

[1] محمد احمد الدوري،" محاضرات في الاقتصاد البترولي "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 90

2. **التحدي الثاني** : ضريبة الكربون هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الأوروبي فرضها على استهلاك الوقود العضوي (نقط فحم) بغرض الحد من الاستهلاك من هذا الوقود ، وكذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة بغار ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود ، إن الداعين إلى هذه الضريبة يرون بأن ارتفاع درجة حرارة الجو شانه شأن تلوث البيئة إنما هو كلفة خارجية يتحملها المجتمع نتيجة لحرق الوقود الكربوني ، و قد تم تجاهل هذه التكلفة حتى الآن عند تقرير سعر النفط و غيره من الوقود الكربوني لأن كل من المنتج و المستهلك لم تقع عليه مسؤولية الضرر البيئي ، ومن آثارها إن فرض الضريبة على سلعة ما يؤدي إلى ثمنها و هذا الارتفاع في الثمن يؤدي إلى انكماش الكمية المطلوبة من السلعة وكذلك من السلع الأخرى المكملة لهذه السلعة ، وكذلك من الطبيعي أن ارتفاع ثمن سلعة ما يسبب فرض الضرائب عليها تدفع المستهلكين إلى تخفيض طلبهم من هذه السلعة أو إيجاد بدائل لها ، أو اتباع الأسلوبين معا و تكون المحصلة النهائية انخفاض الطلب على السلعة و كذلك الحال بالنسبة للنفط.

3. **التحدي الثالث:** لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات مسألة لافتة لأنها تسيير بخطى متصارعة لا مثيل لها من قبل، وأضحت في الوقت ذاته إحدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق، وكذلك تكوين اتحادات إستراتيجية مع شركات أجنبية أخرى بهدف الحصول على إنتاج ذي تقنية عالية وبكلفة منخفضة، مما يمكنها من الحصول على إيرادات أعلى ومن ثم السيطرة على النشاط الاقتصادي العالمي.[1]

بالإضافة إلى التحديات السابقة الذكر هناك تحديات أخرى تتمثل في:

- التدهور الذي يصيب الصناعة النفطية في الحروب والنزاعات المسلحة، حيث ركز الخبراء في تحليلاتهم بالنسبة للجزائر على الدمار الذي لحقها و التي تعتبر رابع أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى أوروبا ، وتاسع أكبر منتج في العالم نتيجة الهجوم الإرهابي على قاعدة الغاز بعين أميناس وراح ضحيته عشرات الموظفين والعمال، إذ تسبب في توقف الشركتين الأجنبيتين العاملتين في الحفل ، شركة " بريتيش بتروليوم " البريطانية و" شنات أويل " النرويجية أشهرا عدة عن العمل في الجزائر إلى حين التأكد من سلامة المنشآت . وتخوفت الشركات النفطية العالمية الأخرى من العمل في الجزائر ، مما انعكس هذا الخوف على رفع سقف شروطها التعاقدية معها.

[1] محمد احمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص93.

- هو طريقة التصرف بالريع النفطي وكيفية توزيعه على بنود الموازنة السنوية ، حيث أضاف المصدر ذاته أن الإنفاق الضخم في المجالات غير إنتاجية ، على حساب التطور والتعليم الحديث والخدمات عموماً ، والبني التحتية، هو قرار سهل لكن مساوئه كثيرة ، فالبيروقراطية غير المنتجة ، بل والمعرقلة، تؤدي إلى تعطيل شؤون المواطنين ، كما أنها تعرقل الحياة الاقتصادية وتزيد الرشاوى التمرير المعاملات.
- خطورة تزايد معدلات الاستهلاك سبب ازدياد عدد السكان وارتفاع مستويات النمو الحضري وحاجته المتزايدة للطاقة.

ودعا الخبراء الحكومات العربية إلى إتباع طرق لمعالجة هذا التحدي، عبر خطوات مكملة الواحدة الأخرى، أهمها زيادة استعمال الطاقات البديلة في توليد الكهرباء، ورفع أسعار الوقود لتتلاءم مع مستواها العلمي، أو على الأقل ألا تكون دون كلفة إنتاجها كما هو الحاصل حاليا، وتوعية المواطنين بترشيد الاستهلاك، وزيادة استعمال الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء بدلا من المنتجات البترولية، أو حتى النفط الخام (كما في بعض الدول العربية)[1]

المبحث الثالث: الأزمات النفطية و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري

لقد شهد سوق البترول عدة أزمات مرتبطة بأسعار البترول التي كان مرجعها الأساسي تغيرات هيكلية مرت بها صناعة البترول خلال الفترة (1973–2020) لذلك فإن دراسة الأزمات السعرية يتطلب البحث في المفهوم الاقتصادي للأزمة و الآثار التي خلفتها و الأسباب التي أدت لحدوثها

المطلب الاول: الصدمات النفطية العالمي 1973 و1986

عرفت هذه الفترة عدة صدمات أهمها

الفرع الأول: صدمة البترولية1973

حصلت الأزمة عام 1973 في توقيت حساس جدا لأسواق البترول العالمية إذ مهدت لها عدة عوامل اقتصادية وسياسية جعلتها تستحق لقب " الصدمة " للإشارة إلى ما تركته من آثار على الاقتصاد العالمي .

حيث بدأت هذه الأزمة 15 أكتوبر 1973، عندما قام أعضاء منظمة الدول العربية أوبك (تتألف من الدول العربية أعضاء أوبك بالإضافة الى مصر وسوريا) بإعلان حضر نفطي لدفع الدول الغربية لإجبار إسرائيل على

[1] ـ عبد الله حسين، **مستقبل النفط العربي**، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص165.

الانسحاب من الاراضي المحتلة في حرب 1967[1] ، وما زاد ذلك تعقيدا هو بمجيء حرب اكتوبر 1973، حيث اختفى من السوق جزء كبير من بترول العراق و السعودية المصدر من موانئ شرق البحر المتوسط, لكونها واقعة ضمن منطقة العمليات العسكرية، وعمت سوق البترول حالة من الذعر والترقب. في ظل هذه الظروف اجتمع ممثلو ستة دول في العراق , السعودية , إيران , الكويت , قطر والامارات , وقرروا زيادة اسعار البترول الخام من جانب واحد بنسبة 70 بالمئة عن الاسعار التي كانت في 1973/10/15 . منذ ذلك التاريخ اصبحت مسألة تحديد الأسعار في منظمة OPEC عمل من أعمال السيادة الوطنية تمارسه دون الرجوع إلى الشركات البترولية , جدير بالذكر أن السعر المعلن من البترول العربي الخفيف ارتفع من 3,011 دولار للبرميل إلى 5,119 دولار للبرميل في أكتوبر 1973 على أن تكون الزيادة سارية المفعول في أول جانفي 1974[2]، حيث بلغ سعر النفط الخام حوالي 10,4 دولار للبرميل من نفس العام وفي شهر جويلية 1977 عقد مؤتمر استوكهو تضمن زيادة في سعر البرميل الخام إلى 12,6 دولار للبرميل ،وتوالت القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية تحت مظلة الانتصار في حرب أكتوبر التحريرية[3] .

أولا_: عوامل و أسباب صدمة 1973: هناك مجموعة من العوامل والأسباب التي أدت أزمة 1973 أهمها:

1. تدهور القيمة الحقيقية لسعر النفط:

(وهي قيمة معبرة عنها بقيمة التبادل التجاري) نتيجة للتضخم النقدي الذي أصاب أسعار المنتجات الصناعية المستوردة من الدول الصناعية اعضاء منظمة التعاون الاقتصادي (OEEC), التي حلت محلها فيما بعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD), اذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار الناتج القومي الاجمالي لتلك المجموعة الصناعية خلال 1948 . 1970 من 10 الى 260. وبصورة بسيطة يتضح ان سعر النفط قد انخفض في صورته الحقيقية من 2,18 دولار الى 0,69 دولار خلال الفترة المذكورة[4].

---

[1]- http//:Wikipedia.org/wiki// 1973 ،حظر النفط 2022/05/26 12:30

[2] ـ سهيل ناصر , **النفط والاقتصاد الدولي بعد الحرب رمضان وتبدل أسعار البترول وأثارها الحقيقية**, أساسيات صناعة البترول والغاز , الكويت, 1977، ص19..

[3] ـ نور الدين هرمز, فادي الخليل, دريد العيسى، **تغيرات اسعار النفط العربي وعوائده**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد29,العدد1, ص89.

[4] ـ حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2006، ص19.

2. . انخفاض قيمة الدولار:

شهد الدولار الأمريكي انخفاضا سنة 1971 ب 8 بالمائة بسبب تخلي الولايات المتحدة الامريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب , حيث استمر في الانخفاض حتى سنة 1973 بسبب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الامريكي مما اثر على الأسعار الحقيقية للنفط .

3. . المنافسة العالمية على الطاقة:

إن ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على اكبر كمية من النفط الرخيص والذي يسمح لها برفع مستوى نموها الاقتصادي والاعتماد على النفط كمصدر رئيسي, جعلها تجد نفسها امام وضعية صعبة نتيجة تقلص التموينات النفطية , فأصبحت تستورد كميات متاحة من النفط لتلبية حاجياتها مقابل السعر المحدد من الدول المنتجة .

4_ تضاعف قوة الاوبك:

مع بداية السبعينات أصبح عدد أعضاء أوبك 13 دولة منها سبع دول عربية لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر ب10 برميل ما مكن الأوبك بامتلاك القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي. ولقد كان موقف الدول الصناعية الكبرى من أزمة الارتفاع الكبير في الأسعار وماله من أثر سلبي على اقتصادياتها بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة(*IEA*)، بموافقة 21 دولة صناعية كبرى للضغط على الارتفاع في الأسعار وذلك من خلال:

أ. التخفيض من استهلاك الطاقة: سعت الدول الصناعية من خلال وكالة الطاقة الدولية الى رفع التحدي في تخفيض نسب استهلاكها من البترول أي تخفيف تبعيتها لدول الأوبك, حيث انخفض استهلاكها من 590 مليون طن سنة 1973 الى 561 مليون طن سنة 1974.

ب. تكوين مخزون استراتيجي: بسبب ما خلفته الازمة النفطية على اقتصاديات الدول الصناعية والتي وجدت نفسها مجبرة على شراء النفط بأسعار مرتفعة ناهيك عن نقص المعروض النفطي والتي يجعل الدول تتسابق لشراء النفط لضمان تحقيق أهدافها[1], فقد تفطنت هذه الدول الى ضرورة تكوين مخزون استراتيجي نفطي يكفيها لمدة 90 يوما حماية لنفسها من الضغوط.

[1]. ـ موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العوائد النفطية ـ دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان2009-2010، ص75.

ت. تعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة: أكد أعضاء الوكالة على ضرورة تطوير التكنولوجيا من المصادر البديلة للنفط خاصة الفحم , وتشجيع عمليات البحث في هذا المصدر, فقد ارتفعت الواردات الأوروبية من الفحم من 28 مليون طن سنة 1973 الى 46 مليون طن عام 1975 .

ث. تشجيع الاستكشافات النفطية: حرص أعضاء الوكالة على ضرورة تشجيع عمليات البحث والتنقيب من أجل منافسة دول الأوبك عن طريق تخصيص استثمارات ضخمة لتحقيق هذا الهدف, و قد تمكنت هذه الدول من اكتشاف آبار جديدة في مختلف مناطق العالم.

ثانيا: اثر الصدمة النفطية1973 على الاقتصاد الجزائري:

تزايدت العائدات المالية لدول الأوبك – الجزائر – خلال فترة السبعينات حيث استطاعت الدول المنتجة للنفط أن تبسط نفوذها في السوق البترولية من خلال السيطرة على الإنتاج والأسعار خاصة بعد حرب أكتوبر سنة 1973 واستخدام النفط كسلاح .

الجدول رقم(1_4): تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1970 . 1976).

(الوحدة: مليون دولار)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
قيمة الصادرات النفطية	681	614	1030	1522	4267	4296	4791

Source: opec annual statistical bultein 2005 على موقع www.opec.org المصدر:

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ التطور الكبير في المداخيل بعد سنة 1973 ، فقد بلغت سنة 1974 قيمة 4.267 مليون دولار. ، وقد صاحب هذا التطور في المداخيل النفطية تطورا في الجباية البترولية ، فمن 681 مليون دينار جزائري سنة 1970 إلى 1030 مليون دج سنة 1972, وشكلت الضرائب النفطية قبل سنة 1974 نسبة 20 بالمئة من الموازنة العامة لتشهد ارتفاعا في نهاية السبعينات الى نسبة 63 بالمئة[1].

وقد كان لتزايد العائدات المالية تأثيرا ايجابيا على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر ويمكن ذكرها كما يلي[2] :

[1]- عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2007_2008، ص59..

[2]-www.imfstatistics.org ، 2022/25/27 14:00

1. التجارة الخارجية :

بعد سنة 1973 ارتفعت الصادرات من 681 مليون دولار سنة 1970 إلى 1,030 مليار دولار سنة 1972 ،1,52 مليار دولار سنة 1973 و 4,79 مليار دولار سنة 1976 بسبب ارتفاع أسعار البترول من جهة ومن جهة أخرى بسبب السياسة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر مع بداية التأميمات ، والتي سعت إلى نشر عملية التصنيع في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) من خلال تأمين العملة الصعبة اللازمة لاستيراد المعدات الصناعية ، في المقابل ارتفع حجم الواردات من 1.25 مليار دولار سنة 1970 إلى 4,03 مليار دولار سنة 1974 .

2. الميزان التجاري :

حقق الميزان التجاري رصيدا موجبا سنة 1974 بمقدار 0.57 مليار دولار نتيجة زيادة الصادرات الجزائرية بسبب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 لكن شهد عجزا خلال فترة (1971 1978) ماعدا سنتي 1974 و 1976 إذ سجل 0,57 مليار دولار و 0,17 مليار دولار على التوالي ، وذلك راجع إلى ارتفاع الواردات الجزائرية من جهة ومن جهة أخرى إلى الزيادة في أسعار السلع المصنعة متساوية مع ارتفاع أسعار البترول

3. الناتج الداخلي الخام :

عرف الناتج الداخلي الخام خلال فترة (1970-1976) ارتفاعا مستمرا فقد حقق ما قيمته 7,5029 مليار دولار سنة 1973 ثم 25,1239 مليار دولار سنة 1978 , بسبب ارتفاع المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات خاصة منذ سنة 1973 والتي ساهمت في تنفيذ استثمارات ضخمة ، حيث تم تخصيص 55 % من ميزانية المخطط الرباعي الأول للاستثمارات في القطاع الصناعي .

4_الميزانية العامة :

ترتكز الميزانية العامة في الجزائر على الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات لتغطية نفقات التسيير والتجهيز ، وقد حقق رصيد الميزانية العامة سنة 1970 فائضا بمقدار 0,430 مليار دولار ليتضاعف سنة 1974 في حدود 10,030 مليار دولار بسبب الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 وما عرفته من تصحيح لاسعارالنفط .

واستطاعت الجزائر أن تستفيد من الطفرة الأولى من خلال العوائد المالية التي حققتها ، إلا أن الأثر السلبي من ارتفاع العوائد المالية تمثل في ارتفاع تكلفة الواردات الجزائرية نتيجة سوء التخطيط ، فقد انعكس سوء تسيير هذه الموارد المالية المتأتية من البترول على الاقتصاد الجزائري كما يلي[1]:

أ- **المديونية** : تراكمت الديون الجزائرية خلال فترة السبعينات وهي نفس الفترة التي ارتفعت فيها الإيرادات البترولية ، وكانت الفكرة القائمة آنذاك هي التنمية بأي ثمن " ، فقد ارتفعت المديونية الجزائرية خلال فترة (1970-1984) من 4,093 مليار دولار سنة 1973 إلى 11,976 مليار دولار سنة 1977

ب-**التضخم** : شهد معدل التضخم خلال فترة (1970-1984) تزايدا مستمرا وذلك راجع للسياسة المتبعة في التنمية آنذاك والتي تحتاج إلى تمويل نقدي ضخم أمام عجز الادخار الوطني على تنبية الاحتياجات ، وقد بلغ التضخم سنة 1970 نسبة 3,7 % ليبلغ ذروته سنة 1984 بزيادة 12 % وذلك نتيجة لتوسع الإصدار النقدي آنذاك من جهة ومن جهة أخرى نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة ارتفاع أسعار البترول

الفرع الثاني:الأزمة النفطية 1986 وأثرها على الاقتصاد الجزائري

في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال ، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفوطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة ، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985 وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى ، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى [2] .

و تعتبر أزمة سنة 1986 سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط ، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت بـ 127 مليار دولار للفترة (1982-1985)[3] ، كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك لفترة 1986 -1982 حيث بلغت 134 مليار دولار ، كانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية

[1]- عيسى مقليد، مرجع سبق ذكره، ص62.

[2]- أحمد إبراهيم أحمد، **إدارة الأزمات والأسباب والعلاج** ، القاهرة ، دار الفكر العربي, بدون طبعة، 2000،ص ص33،32..

[3]- Maurice durousset , **Le marché du pétrole**,Ellipses , Edition 1999, P 54.

المحدودة المتضرر الأكبر في هذه الحالة لأنها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها . وفي نفس الوقت ونتيجة لانخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط حيث زادت من استهلاكها للنفط كما ساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي

أولا: أسباب وقوع الأزمة النفطية لسنة 1986: لعل أهم الأسباب التي كانت وراء وقوع الأزمة النفطية لسنة 1986 هي :

أ. عدم التزام أعضاء الأوبك بحصصها :

في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي و حددت سقف الإنتاج بـ 17 مليون برميل يومي ، إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة و رفعت إنتاجها ، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا و ليبيا حصصهما بزيادة قدرها 200000 برميل في اليوم كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر بـ 1.25 مليون برميل في اليوم[1] .

ب. *المنافسة :*

إن ظهور دول جديدة منتجة للبترول و بطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج إلى جانب تشجيع الاستكشافات والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط ، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15 % من إجمالي الاستهلاك العالمي.

ت. اللجوء إلى مواد بديلة :

عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة كالفحم ، ففي كندا مثلا تراجعت نسبة استهلاك النفط من 41 % سنة 1979 إلى % 30 سنة 1985 ، في مقابل ذلك ارتفع استهلاك الفحم خلال نفس السنة من 8 % إلى 13 % سنة 1985 .

ثانيا: أثر أزمة1986على الاقتصاد الجزائري

إن الأزمة التي عاشها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 ، والتي كانت ظاهرة خطيرة على الاقتصاد الوطني ، حيث انخفض سعر برميل البترول وتدهورت قيمته ، بالإضافة إلى سوء تسيير المؤسسات ، ولأجل هذه النتائج سعت الجزائر إلى البحث عن أحسن السبل لبناء اقتصاد وطني عصري وإخراج المؤسسة الوطنية من البيروقراطية ،وإعطائها

[1]- Chems Eddine Chitour , **La politique et le nouvelordrepétrolière international**, Ed Dahleb 1995 , p171 .

الحرية اللازمة لإصدار قراراتها الخاصة لتسيير مواردها المالية والمادية ، ومن ثمة تم مناقشة قضية النظام الرأسمالي أي استقلالية المؤسسة وقد كان لهذه الصدمة النفطية عدة أثار على الجزائر من بين هذه الآثار الاقتصادية التي تتمثل في مايلي:

- انخفاض الإيرادات البترولية بمقدار 20 % بسبب انهيار أسعار البترول التي انخفضت من 60% إلى 70%، مما جعل الجزائر عاجزة عن تمويل مشاريعها التنموية.
- إصابة الميزان التجاري وميزان المدفوعات باختلالات هيكلية ، حيث وصل حجم التضخم إلى 42 % ، و انخفضت طاقة المصانع إلى ما دون 50 % .
- تدهور المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، من حيث ضعف الجهاز الإنتاجي كما وكيفا .
- أصيب الاقتصاد الجزائري بحالة من الانكماش والركود الاقتصادي ، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي سنتي 1986 و1987 إلى معدل 1% بعدما كان 3.5% في سنة 1985 ، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة % 0.4 ، مع انخفاض الاستثمار ب 4.2% ، وتدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 159.6%، وهبوط الواردات بنسبة 16.4% ، وانخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من 122 ألف إلى 74 ألف منصبا أي بنسبة 40% [1]
- ارتفاع حجم الدين العمومي خاصة منه المديونية الخارجية، بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من الناتج المحلي الخام من 8.27% سنة 1986 إلى 21.7% سنة 1991، مما كان له الأثر السلبي على مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تحمل السياسة المالية والعجز الموازني آنذاك ، كما انهارت عوائد الصادرات بأكثر من % 42,13 ووصلت إلى 7.430 مليار دولار سنة 1986 .
- بروز أدنى قيمة في عجز الميزان التجاري سنة 1986 ، ثم عجز آخر نهاية سنة 1989 بسب الأوضاع المالية السيئة التي كانت تعيشها الجزائر ، و خاصة فيما كان يتعلق بتراكم المديونية وحلول مواعيد الاستحقاق ، إضافة إلى عدم قدرة إجمالي الصادرات على تغطية الواردات الكلية .
- عرفت العملة المحلية أيضا تدهورا في قيمتها خاصة وأن سعر الصرف كان يحدد إداريا أثناء فترة الثمانينات، حيث ارتفع سعر الصرف من 1 دولار = 4,31 دينار سنة 1981 إلى 7.60 دينار سنة 1989. كما تميزت

[1] ـ بنزاردي ، **ما الذي نجحت اندونيسيا في القيام به وفشلت الجزائر ؟** ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف ، الجزائر، العدد 1، 2002 ، ص ص196،199.

هذه الفترة بظهور سوق موازية للعملات الأجنبية ، فاق سعر صرف الدينار بها نظيره في السوق الرسمية ، إضافة إلى انخفاض الاحتياطيات من الصرف الأجنبي بنسبة 66 % ما بين سنتي 1985 و 1989 وهو ما زاد من الضغط على قيمة الدينار الجزائري .

- زيادة المديونية الخارجية الشيء الذي ساهم في إعادة جدولة الديون الخارجية مع المؤسسات المالية الدولية سنة 1995، والتي أدت إلى تقليص معدلات الاستثمار، حيث كانت إيرادات الجزائر تقدر بـ 12 مليار دولار أما نسبة خدمة الدين فقدرت ب 86% ويعد هذا من بين الأسباب التي خفضت الاستثمار، وهذا ما أدى إلى تذبذب في معدلات النمو.[1]

المطلب الثاني: صدمة النفطية 2004 و2008

عرفت هذه الفترة صدمات نفطية أهمها

الفرع الأول: صدمة النفطية 2004 تعد الصدمة البترولية 2004 من إيجابيات الاقتصاد الجزائري بكونها ساهمت في العوائد البترولية للدولة و ذلك لارتفاع الأسعار البترولية آنذاك و كغيرها من الصدمات كانت وراءها عدة عوامل و أحداث ساهمت في تكوينها قد تكون أبرزها الحرب الأمريكية على العراق

أولا: أسباب وعوامل وراء أزمة 2004:

أ. تأثير الإضرابات والصراعات في نيجيريا بشأن الإنتاج البترولي في هذا البلد . ثم هناك الإضراب الذي شل فنزويلا 2003 وأسهم هو الآخر في خفض الإنتاج العالمي .

ب. الاختناقات في عمليات تكرير البترول في العديد من البلدان المستهلكة له . وناجمة عن إهمال تخصيص استثمارات تلبي حاجة توسيع الأسواق في هذا الصدد . إن القدرة العالمية على الإنتاج حسب الدكتور ساركيس لا تتجاوز 83.5 مليون برميل في اليوم وتتجاوز بالكاد آخر ذروة تم بلوغها في فبراير 2004. وأن بنية هذه القدرة تعد ملائمة لتطور الحاجة إلى صور مستخدمة من البتر وكيمياويات . هذه حاجة تبرز بالذات في الولايات المتحدة الأمريكية التي تستهلك مالا يقل عن 9.6 مليون برميل يوميا وتعاني ندرة في الإنتاج وارتفاعا شديدا في الأسعار .[2]

[1] ـ بنزاردي، **مرجع سبق ذكره**، ص200.

[2] ـ ضياء مجيد المسوي، **ثورة أسعار البترول**، ديوان مطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الجزائر، 2004، ص32.

ت. قرار الأوبك بخفض سقف الإنتاج إلى 32.5 مليون برميل في اليوم برغم الاحتياجات الشديدة التي بدلتها الدول الصناعية مما زود من أوجه التوتر غير أوبك لم تخفض فعليا. وهكذا ظل البترول المعروض كافيا لتغطية احتياجات الطلب. ولم يكن القرار أثره الذي توقعه أغلب الخبراء.[1]

ثانيا: أثر أزمة 2004 على الاقتصاد الجزائري:

في2004 تعرض السوق النفطي الى عدة ظروف ادت الى حدوث اخلال كبير في العرض والطلب مما ادى ارتفاع الاسعار, ليعود على الاقتصاد الجزائري بإيجابية باعتبارها ساهمت في زيادة العوائد البترولية للدولة.

الجدول رقم (1_5): تطور اسعار النفط خلال 2001 . 2006

(الوحدة: دولار للبرميل)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
متوسط سعر النفط	24,86	25,00	28,99	38,53	54,87	66,31

المصدر: تقرير منظمة الاوبك لسنة 2012

من خلال الجدول يتضح أن أسعار النفط الخام في تزايد مستمر منذ 2001 حيث تطورت بنسبة 154.99% إلى سنة 20004. واستمرت في الزيادة إلى ما بعد سنة الأزمة والتي تعود بالأساس إلى الاضطرابات والصراعات التي شهدتها نيجيريا ، وفينزويلا ، وإلى قرار الأوبك بخفض سقف الإنتاج إلى 32.5 مليون برميل في اليوم .

الجدول (1_6) :تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001 – 2006

(الوحدة : مليار دج)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج المحلي الاجمالي	4227,10	4522,80	5252,50	6149,10	7562,00	8501,60

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري للسنوات 2010 . 2008.

من خلال ملاحظة الجدول يتبين أن القطاع النفطي قد ساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ في المتوسط من سنة 2001 إلى غاية 2006 ما قيمته 6037.70 مليار دج ، مسجلاً تطوراً بنسبة تفوق % 100 ،

[1] ضياءمجيد المسوي،**مرجع سبق ذكره** ،ص32..

وهذا راجع إلى الأزمة النفطية التي مست العالم في سنة 2004 حيث شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط الخام ، والتي كان نتيجتها زيادة المداخيل في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول(1_7):حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 2003_2005

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	الواردات	الصادرات	الخارجي الإجمالي	المحليا الى الناتج الواردات نسبة	الخام % المحلي الى الناتج الصادرات نسبة
2003	13534	24468	38002	38,77	21,44
2004	18293	32144	50437	33,62	19,13
2005	20357	46001	66357	37,15	16,44

المصدر:_ الوكالة الوطنية للترقية التجارة الخارجية (Algex), مصلحة الإحصاء 2008 . 2014,

rapport annuelle de C.N.I.S_

شهدت الصادرات الجزائري تطور واضح خلال هذه الفترة وكان سنة الأزمة 2004 م تقدر ب 32144 مليار دولار ، وهذا أمام الارتفاع المستمر لبرميل النفط خلال هذه المرحلة ، في حين شهدت الواردات نفس الوتيرة.

الجدول(1_8):تطور رصيد الميزان التجاري خلال فترة 2003 _2005

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات / البيان	الواردات	الصادرات	المحروقات الصادرات من	من المحروقات الصادرات نسبة	الرصيد	نسبة التغطية%
2003	13534	24468	23800	97,26	10934	180,78
2004	18293	32144	30980	96,37	13851	175,71
2005	20357	46001	44989	97,80	25644	225,97

source : rapport annuelle de C.N.I.S ,2008

من خلال الجدول السابق سجلت بداية هذه الفترة إنخفاض في قيمة الصادرات الكلية 23.041 مليار دولار ، وفي الصادرات النفطية (22.393 مليار دولار في الجزائر يرجع هذا الانخفاض إلى تدهور وركود الاقتصاد الأوروبي والأمريكي وقد زاد الوضع عند حادثة 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم منذ سنة 2004 تزايدت قيمة الصادرات لتصل إلى 34,178 مليار دولار.

الجدول(1_9):تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 2001 _2006

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الدين الاجمالي	22,70	22,64	23,35	21,82	17,19	5,60
خدمة الدين	4,46	4,15	4,35	5,65	5,84	13,31

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007

نلاحظ من خلال الجدول أن المديونية خلال الفترة 2001 إلى غاية 2003 بقية على حالها تقريبا وذلك بسبب الظروف السياسية التي مرت بها الجزائر ، وامتناع المؤسسات المصرفية الدولية على منح قروض جديدة ، لكن وبعد تحسن أوضاع السوق النفطية وانتعاش الأسعار سنة 2004 حيث بلغ سعر البرميل الواحد من النفط حوالي 38.53 دولار أي بارتفاع نسبته 54.98 % بالمقارنة مع سنة 2001 ، جعل الميزان التجاري يحقق فائض قدره 14,271 مليار دولار مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى الإسراع في التخلص من ديونها لتصل إلى 21.82 مليار دولار ، ثم إلى 15.5 مليار دولار سنة 2006.

الجدول (1_10): بعض المؤشرات للاقتصاد الكلي للفترة 2003 . 2005

المؤشرات / السنوات	أسعار النفط (دولار للبرميل)	التضخم%	سعر الصرف (1دولار مقابل الدينار)	معدل البطالة%
2003	28,99	4,3	77,39	23,70
2004	38,67	4	72,06	20,08
2005	54,87	1,4	73,27	15,27

المصدر: بنك الجزائر. البنك العالمي . منظمة الاوبك . S.N.Oالديوان الوطني للإحصائيات

تواصل التذبذب في معدلات التضخم خلال الفترة 2003 – 2005 ليصل أعلى نسبة له في سنة 2003 والمقدرة ب 4.3%، أما بالنسبة لسعر الصرف هو الآخر يشهد عدم الاستقرار حيث بلغ أعلى نسبة له في هذه المرحلة 79.68 دينار مقابل دولار واحد، أما ما تميزت به سوف الشغل منذ بداية 2001 إلى غاية عام 2005 فقد شهدت انخفاض واضح وخاصة منة الأزمة 2004 وما بعدها حيث تقلصت إلى 15.27% سنة2005.

الفرع الثاني: صدمة النفطية 2008

قد نتفق أو نختلف في حجم الصدمة التي أحدثتها أزمة الرهن العقاري على الاقتصاد الأمريكي والأوروبي ، وكذلك على الدول المرتبطة بهما اقتصاديا ولكن ما لا يختلف عليه الجميع أن هذه الصدمة خلفت مجموعة عن الدروس المستفادة يمكن الخروج بها من أسباب وقوعها ، وكذلك كيفية التعامل معها ، حيث أن ما تسبب في حدوث الأزمة المالية (2008–2007) هي الرهون العقارية من الدرجة الثانية وغيرها من الأدوات المتحدثة والمعقدة التي تم توظيفها من طرف أشخاص مقامرون بأموال الناس واللذين ظنوا بأن أموالهم تم استثمارها في مشاريع مريحة وامنة والحقيقة هي أن تدهور السياسات المالية الأمريكية ازدادت حدتها بعد انتقال عدواها إلى الدول الأوربية خاصة ، ويعود الفضل في هذا التطور الخطير إلى العولمة التي بواسطتها تم تصدير أزمة الرهون العقارية إلى الخارج عن طريق بيع الأوراق المالية المسمومة إلى كافة المتعاملين الماليين في أنحاء العالم . حيث يمكن تصنيف الأزمة المالية (2008–2007) على أنها في بدايتها كانت أزمة بنكية ، أي ظهرت في قطاع البنوك الذي توسع

بشكل غير مدروس في تمويل القطاع العقاري وازدهاره لعدة سنوات من (2001–2006) ، وما ساهم في هذا الازدهار هو توفر سيولة مالية كبيرة جراء ارتفاع أسعار البترول.[1]

1_ أسباب وعوامل الأزمة النفطية2008 من أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع الأزمة العالمية في شهر أوت 2007 والمحسوبة على الرهون العقارية من الدرجة الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في :

- الإقراض المفرط والغير حذر.
- عولمة الاقتصاد .
- ظهور ما سمي الأموال الرخيصة (انخفاض سعر الفائدة) .
- التوسع الكبير في حجم المشتقات المالية التي لا تخضع للمراقبة.
- توريق الديون (تسنيد الديون) أو حويل الدين إلى أوراق مالية .
- اتساع الفجوة بين القطاع المالي والحقيقي لسبب الزيادة المفرطة في منح الائتمان وخلق النقود بدون مقابل من الإنتاج.[2]
- الرهون العقارية الأقل جودة ، وهذا يأتي من أن المواطن الأمريكي يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار ، حينما يرتفع ثمن العقار المرهون ، ونتيجة سهولة الحصول على قرض ، يحصل عل قرض جديد ، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة ، لأنها رهانات من الدرجة الثانية ، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار ، وتوسعت البنوك في هذا النوع من القروض الأقل جودة مما يرفع من درجة المخاطر في تحصيل تلك القروض .
- نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات.
- كذلك من أسباب الوقوع فقد كشفت عن فقاعتين يحكمان الاقتصاد العالمي ما لبثا أن انفجرا ليحدثا الأزمة : فقاعة الربا والثانية فقاعة بيع الديون ، وكل منهما يرتبط بالأخر .

فبوادر الأزمة ارتبطت بصورة أساسية بالارتفاع الموالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي منذ 2004 ، فهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها ، خاصة في ظل التقاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد حتى بلغت القروض نحو 3.1 تريليون في مارس 2007 ،

[1] داودي ميمونة، **ازمة الكساد(1929_1993) والازمة المالية(2007_2008)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة وهران،2013_2014، ص ص135،137.

[2] ـ طارق عبد العال حماد، **حكومة الشركات الازمة المالية العالمية**، الدار الجامعية، بدون طبعة, الإسكندرية، مصر، ص14.

وتفاقمت تلك الأزمة مع حلول النصف الثاني من عام 2007 ، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم وكان من نتيجة ذلك تكبد أكبر مؤسستين للرهن العقاري في أمريكا وهما فاني ماي وفريدي ماك خسائر بالغة ، حيث تتعاملان بمبلغ ستة تريليونات دولار وهو مبلغ يعادل ستة أمثال حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة ، أما عن فقاعة بيع الديون فجاءت من خلال توريق أو تسنيد تلك الديون العقارية وذلك بتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية ، وقد نتج عن عمليات التوريق زيادة فيمعدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون ، مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه السندات المدعمة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70 % .[1]

_قامت مؤسسات مالية وبنوك بإقراض أموال عقارية لأسر غير قادرة على التسديد ودون ضمانات كافية، وتم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى قانون يعود إلى 1977.

ثانيا: اثر صدمة النفطية2008على الاقتصاد الجزائري: [2]

تزامن انخفاض أسعارا لبترول لسنة 2008مع الأزمة المالية العالمية والتي مست معظم الدول، بحيث تأثر الاقتصاد الجزائر بهذه الأزمة إذ تراجعت قيمة الصادرات بمعدل46.60% قدرت خلال السداسي الأول لسنة 2009 بـ 20.7 مليار دولار مقابل 38.6 مليار دولار تم تحقيقها في نفس الفترة لسنة 2008،أي بمعدل 4.04% وقد ترتب على ذلك تراجع فائض الميزان التجاري إلى المليار دولار في نهاية جوان 2009 بعدما وصل إلى 19.75 مليار دولار لنفس الفترة سنة 2008. أما معدل النمو،فقد قدر سنة 2009 بنسبة 2.2% حسب تقرير صندوق النقد الدولي حول الآفاق الاقتصادية العالمية الذي يعتبر مستوى غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ مختلف البرامج المسطرة.

أما الواردات، فقد ارتفعت إلى حوالي 38 مليار دولار سنة 2008 بسبب زيادة مستويات التضخم فيا لأسواق العالمية، ومن مظاهر ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية بـ 8.6%، ارتفاع أسعار المواد الزراعية بـ 4.1%، ارتفاع المنتجات الغذائية الصناعية بـ 13.5 % . وقد تراجع تنسب الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (200-2009) بالرغم من برامج الإصلاح الوطنية المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو بحيث سجلت انخفاضا محسوسا في أكتوبر 2008 بسبب الأزمة العالمية .

ويمثل الجدول التالي تطور أسعار البترول مقابل حركة الميزان التجاري خلال الفترة (2000 - 2008.)

---

[1] داودي ميمونة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص141،137..

[2]- عرقوب نبيلة، **اثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري** ، مجلة المستقبل الاقتصادي، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس ،الجزائر، العدد5، 2017، ص267.

جدول رقم (1_11) :تطور أسعار البترول وحركة النشاط التجاري في الفترة (2000- 2008)

الوحدة : مليار دولار

السنوات / الحركة	2000	2001	2002	2004	2008
أسعار البترول	28.5	25.24	38.66	65.85	99.97
الميزان التجاري	8.93	4.37	11.12	28.95	34.45

المصدر :البنك الجزائري 2008

المطلب الثالث: الأزمة النفطية 2014 و2020 :

الفرع الاول :الازمة النفطية2014 :

بعد التعافي من تداعيات أزمة 2008 وعودة الانتعاش الأسعار النفط عادة هذه الأخيرة مرة أخرى للانخفاض، مما ترتب عليه دخول العالم في أزمة نفطية جديدة. شهدت أسعار النفط العالمية تطورا كبيرا الى منتصف عام 2014 ،حيث اتخذت الأسعار منحى تنازليا مستمرا، وذلك بعد فترة الاستقرار النسبي لسعر برميل النفط حول 100 دولار للبرميل، مما زاد من المخاوف وطرح العديد من التساؤلات بشأن الأسباب الكامنة وراء فقدان أسعار النفط لأكثر منتصف قيمتها الاسمية خلال فترة وجيزة لم تتجاوز الأربعة الأشهر، ان الهبوط الحاد في أسعار النفط من حدود الـ100 دولار لبرميل في جوان 2014 الى 50 دولار البرميل في ديسمبر 2014 جاء بشكل مفاجئ ومعاكس لكل التوقعات الاقتصادية[1].

الجدول(1_12): تطور اسعار النفط خلال الفترة 2012_2016

الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
متوسط سعر النفط	111.6	108.7	99.00	52.40	43.70

المصدر: البنك الجزائري 2016

ـ الشريفة بو الشعور، **تحليل اسباب انهيار اسعار النفط نهاية سنة 2014**، مداخلة في الملتقى الدولي الأول, ازمة النفط سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 14و15 اكتوبر 2017، ص7.

اولا: أسباب وعوامل صدمة2014:

1_انخفاض الطلب العالمي:

يمكن اعتبار أن التدفق المالي الى الدول النفطية في السنوات الاخيرة سبب آخر في ارتفاع تقلب أسعار النفط، حيث بات من الصعب ايجاد دليل واضح بخصوص قوى المضاربة أو العوامل المالية التي تؤثر على انخفاض الأسعار الطلب الضعيف وأثر الاحلال أدى الى دفع أسعار سلع الطاقة الى الأسفل، حيث أن انخفاض الأسعار ليس فقط بسبب فائض العرض ولكن الطلب كان بطيء هو الأخر، إضافة الى تراجع الطلب العالمي على النفط نتيجة مايطلق عليه "طفرت الزيت الصغرى" خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من المنتجين خاصة الأوبك و ذلك بهدف التأثير على دور هذه الأخيرة كم تحكم في تحديد أسعار النفط في السوق الدولي، من خلال النفط الصخري وعقد صفقات خلفا لكواليس حتى انهار الأسعار.[1]

أ. ارتفاع مستوى العرض النفطي :

يعتبر تراجع الطلب النفطي من وفرة العرض، و من اهم الأسباب التي ادت الى انخفاض اسعار النفط ، فقد زاد انتاج الولايات المتحدة الامريكية للنفط ، مع رفع الولايات المتحدة الامريكية الحضر عن تصديرالنفط لأول مرة منذ 40 سنة و ارجع تقريري لوكالة لطاقة الدولية الهبوط الشديد لأسعار النفط الى قفزة في المعروض من خارج الاوبك الى أعلى معدل نمو له و انكماش في الطلب. [2]

ب_احتكار الاوبك لم يعد فعالا:

نظرياً، يمكن للأوبك بسهولة أن تقلل الإنتاج لدفع الأسعار إلى الارتفاع، وهذا متوقع لأن هذه المنظمة أنشئت كي تكون اتحاداً احتكارياً يقوم على إبقاء أسعار النفط العالمية مرتفعة كي تنتفع منها الدول المنتجة على حساب المستهلكين . لكن الأوبك لم تنجح في كبح جماح الإنتاج النفطي تماماً، ذلك لأن أعضاءها مايزالون يحافظون على معدلات الإنتاج مستقرة أويقومون باستخراج كميات أكبر من البترول . وعلى ما يبدو، فإن منظمة الأوبك غير قادرة على منع أسعار النفط من الهبوط .[3]

[1]- الشريفة بو الشعور، **مرجع سبق ذكره**، ص9.
[2]- اسماء فريحة، **فعالية السياسة المالية في ظل ازمة انخفاض اسعار النفط**، مداخلة في الملتقى الدولي الاول حول، ازمة النفط سياسات الاصلاح و التنويع الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 14و15 اكتوبر،2017، ص9.
[3]-https://amp-dw-com.ampproject.org 2022/05/28 22:50، ثمانية أسباب وراء انهيار اسعار النفط

ت_ المضاربة :

أشار بنك التسويات مرأة لعامل التوقعات لدى ا لمستثمرين الماليين في السوق العالمية الذين أصابهم البلع بعد قرار الأوبك عدم تخفيض الانتاج اليومي، ودفع بهما لبيع الأصول المالية ذات العلاقة بالنفط خصوصا ما يسمى عقود المبادلات SAWP ما عمق الانخفاض الاسعار.[1]

ث_السياسات النفطية للملكة العربية السعودية

النفط كان ومزال سلعة سياسية بامتياز وقد تم استخدام النفط في هذا السياق في عدة مناسبات، فمنذ الغزو الألماني للاتحاد السوفياتي عام 1941، وصولا إلى احتلال روسيا جزيرة شبه القزم عام 2014 ، كان النفط العامل المشترك بينهما، ويشير مستشار البنك الدولي ممدوح سلامة إنه أعد دراسة عن الحروب النفطية بين هذين التاريخين، أن غزو الولايات المتحدة للعراق كان بالأساس من أجل النفط، وقبلها كان غزو العراق للكويت أيضا من أجلال نفط، وكذلك حرب 1973 كانت مرتبطة بشكل غير مباشر بالنفط، وأن هناك أسباب سياسية لأزمة النفط الحالية، مشيرا إلى توافق سياسي إن لم يكن تواطؤ بين السعودية والولايات المتحدة بهذا الشأن .[2]

ثانيا :اثر الصدمة النفطية 2014على الاقتصاد الجزائري

1_الميزان التجاري:

ان التقلبات التي عرفتها اسعار النفط لها دور هام في التأثير على الميزان التجاري بشكل خاص ، حيث لعبت اسعار النفط دورا كبيرا في توفير العملات الصعبة و التي سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العالم ويعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصلة التغيرات الحاصلة في كل الصادرات و الواردات [3]، و هو ما يمثله الجدول التالي:

[1]- الطاهر شليحي و اخرون، **واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الازمة النفطية 2014**، مداخلة في الملتقى الدولى الأول حول ازمة النفط وسياسات الإصلاح و التنويع الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 14_15اكتوبر 2017، ص 8.

[2]- حيدر حسين الطعمة، **هبوط اسعار النفط و التعايش مع الصدمة دراسة في نمط الريع النفطي**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد8، العدد15، 2016، ص7.

[3]- ناصر كمال، **اثار تقلبات اسعار البترول على اداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010_2014**، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي بعنوان، انعكاسات انهيار النفط على الاقتصاديات المصدرة له المخاطر و الحلول، جامعة المدية، يومي 7و8 اكتوبر، 2015، ص20.

الجدول رقم (1_13): تطور رصيد الميزان التجاري (2009_2015)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	45477	57762	73802	72620	65487	62886	37787
الواردات	39297	40212	47300	50376	54903	58580	51501
رصيد الميزان التجاري	0618	17660	29602	22211	10581	0643	.13714

المصدر : باعتماد على سلسلة الاحصائيات تقرير بنك الجزائر

من خلال الجدول يمكن ملاحظة التذبذب الحاصل في الرصيد الميزان التجاري، حيث عرف ارتفاع كبيرا من 6180 مليون دولار إلى 29602 مليون دولار بين 2009الي 2011 وهو يمثل 4 أضعاف وهذا نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات على الواردات بسبب ارتفاع صادرات قطاع المحروقات نتيجة ارتفاع اسعار النفط خلال هذه الفترة بسبب تشكيل قطاع المحروقات حوالي 97% للصادرات الجزائرية وكذلك لما في الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية وازدياد الطلب على النفط، لكن بعد 2012 عرف الميزان التجاري في الجزائر تراجعا حادا وصل الى 4306 مليون دولار سنة2014 نتيجة انخفاض قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الواردات، وذلك بسبب تراجع وانهيار أسعار النفط التي ضربت سوق النفط العالمي مع النصف الثاني من 2014 إلي 2015، أدت إلى انخفاض الصادرات الجزائر سنة 2015 بنسبة 40% مما اثر على الميزان التجاري بشكل كبيرا جدا (عجز في ميزان تجاري).

1. الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي اهم مؤشر للتوازن الداخلي للاقتصاد ما ، و يبرز الشكل التالي الناتج المحلي الخام في لجزائر من الفترة 2009_2015

الجدول (1_14):تطور الناتج المحلى الإجمالي وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2009_2014

الوحدة : مليار دينار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي			
	المجموع الاجمالي	المحروقات	قطاعات اخرى	حقوق ورسوم الواردات
2009	9968.0	4997.6	5391.2	653.9
2010	11991.6	4180.4	6143.1	715.8
2011	14526.2	5242.1	7063.5	747.7
2012	16115.5	5536.4	8429.5	854.6
2013	16569.2	4968.0	10305.3	1235.9
2014	17731.5	4435.71	14504.3	1327.3

المصدر: احصائيات بنك الجزائر 2015

بعد الازمة المالية في العالم 2008 ادى الى ارتفاع الاسعار النفط بنسبة كبيرة لي يصل في 2013 الى ذروته 108.8 دولار للبرميل ،حيث اثر هذا الاخير على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر بشكل كبير كما هو موضح في الجدول اعلاه ، الذي كان 9968مليار دينار في 2009 ليصل الى 17741.5 مليار دينار في بداية 2014 أي ارتفاع بتقريب 40% ، لينخفض في نهاية 2014 وسنة 2015 بسبب ضعف المداخيل التي تأتي من صادرات المحروقات .

2_ الميزانية العامة:[1]

إن موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة، خاصة أن الإيرادات النفطية التي تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية.

[1]- لخضر عزي، **الجباية البترولية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني "السياسة الجبائية في الجزائر، جامعة البليدة، يومي 12و11ماي، 2003، ص21.

جدول رقم (1_15): تأثير انهيار أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر2009_2014

(الوحدة: مليار دينار)

السنوات	الصادرات	الايرادات	النفقات	رصيد الميزانية
2009	16855	3178700.000	5744574.750	2295874.750
2010	20725	2933400.000	6468860.823	3545460.823
2011	27745	2992400.000	6618426.634	3626026.634
2012	27750	3469080.000	7745527.056	4276447.056
2013	24326	3820230.000	6779800.000	2959762.346
2014	60146	3438180.000	7656160.000	4218180.000

المصدر: تقرير بنك الجزائر2013-2014, قانون المالية 2012

من خلال الجدول السابق نلاحظ انه كل ما ارتفعت قيمة الصادرات النفطية كلما زادت قيمة الإيرادات وهو ما يلاحظ خلال سنة 2010 كانت الصادرات النفطية تقدر 20725 مليار دولار وقيمة النفقات 2933400 مليار دج، حيث عندما ارتفعت قيمة الصادرات النفطية سنة 2011 الى 27.75 مليار دولار ارتفعت قيمة الإيرادات الى 2.992 ألف مليار دج.

كما نلاحظ انا عجز في رصيد الميزانية مستمر منذ سنة 2009، وذلك لأنه يتأثر دائما بحجم النفقات أكثر من حجم الايرادات حتى في قدرات التي عرفت فيها الإيرادات الميزانية تزايد مستمر في قيمة الصادرات النفطية لذلك لم نجد عجز في الميزانية العامة .

2. المديونية الخارجية و خدمة الدين :[1]

الجدول(1_16): تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 2012_ 2015 ا

(الوحدة:مليار دولار)

السنوات	2012	2013	2014	2015
الدين الاجمالي	3.694	3.369	3.735	3.553

المصدر: البنك الجزائر 2020

[1]- عبد الكريم بن دخيس، **أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الازمات المالية المتتالية؟**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، المجلد الرابع العدد 2، بشار الجزائر، 2018، ص598.

نلاحظ من الجدول أن حجم الدين العام الخارجي بلغ حوالي 3.7 مليار دولار، ثم انخفض مباشرة حوالي 3.5 مليار دولار سنة 2015 أي انخفاض نسبة 5,4%، و يعد من انعكاسات الازمة 2014 نتيجة لانخفاض المداخيل النفطية ،مما ادى الي ارتفاع حجم المديونية بنسبة قليلة .

3. تؤثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي:

الجدول(1_17) : معطيات بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي 2013_2015

المؤشرات / السنوات	اسعار النفط (دولار للبرميل)	التضخم %	سعر الصرف (بالدولار)	معدل البطالة%
2013	108.7	3.25	78.61	9.80
2014	99.0	2.52	80.56	9.80
2015	52.4	4.74	100.46	11.34

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، بنك الجزائر، البنك العالمي، منظمة الاوبك ONS الديوان الوطني للإحصائيات

الفرع الثاني: الأزمة الصدمة النفطية 2020

كما شهدت أسعار النفط صدمة ثانية في مارس 2020 بفعل تداعيات جائحة كورونا إذا انخفضت أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها منذ ما يقارب 20 سنة، وقد سجلت الأسعار معدلات سالبة إذ أن الأصل في التعاملات التجارية والاقتصادية أن يتم تقديم السلعة أو الخدمة نظير مقابل مادي و لكن في ظل ظروف استثنائية قد يجد المنتج نفسه أمام مشكلة عدم قدرته على تصريف المنتج، في دفع لمن ب أخذه مقابلا للتخلص منه، وهذا ما حدث في سوق النفط يوم 20 أبريل 2020، حيث تم عرض الخام الأمريكي بأسعار مالية، وصلت إلى 37 دولار، يدفعها المنتج للمشتري في بعض الصفقات، وقد خلفت هذه الأزمة مشاكل عديدة على مستوى الاقتصاد العالمي وخاصة منها الجزائر.[1]

[1]- زرمان محمد، غدري محمد، **السياسة المالية و دورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر دراسة صدمات2014_2020**، مذكرة ماجيستير، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسير، الجزائر، 2021، ص228.

الجدول رقم (1_18): تطورات متوسط أسعار النفط 2016.2020

(الوحدة: دولار للبرميل)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
سعر البرميل	44.2	54.12	71.44	64.49	26.31

المصدر: موقع الأوبك www.opec.org 2020

اولا: اسباب وعوامل الصدمة 2020 :

- ارتباط جائحة كورونا بالانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية، حيثيتها وأسعارها إلى أدنى مستوياتها 17.7 دولار للبرميل نتيجة التراجع الذي لحق بالطلب العالمي على النفط الانخفاض الحاد في استهلاك النقط نتيجة التدابير الاحترازية لوقف الانتشار الفيروس.
- الصدمة الناجمة عن جائحة كورونا المتسببة في انخفاض أسعار النفط، كأن حرب الأسعار بين السعودية وروسيا بعد القرار الصادر عن السعودية، وهي أكبر منتج للنفط في العالم، والقاضي بخفض أسعار بيع نفطه الشهر أبريل 2020 ،حيث أدى هذا القرار إلى هبوط الأسعار في السوق، مما أدى هذا القرار إلى رد فعل لرفض روسيا الاقتراح مما دفع السعودية إلى رفع الإنتاج ومنح خصوما تغير مسبوقة وصلت إلى 20%.
- سرعة انتشار فيروس كورونا أدت إلى تعطيل حركة الاقتصاد العالمي بشكل شبه نام، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على النفط نتيجة الإجراءات الصارمة للحد من تفشيه أكثر، ومن بين الإجراءات التي اتخذت في هذا السياق والتي من شأنها أن خفضت الاستهلاك والطلب على النفط في تعليق رحلات الطيران وبالتالي عدم استهلاك الطائرات للوقود يخفض من الطلب عليه، وكذلك للحجر المنزلي الذي نشأ عنه تعطيل حركة جميع المركبات (السيارات، حافلات، قطار... الخ) والتي هي الأخرى تستغني بذلك عن الوقود خلا ل فترة الحجر، ولبقية الإجراءات المتحدة للحد من تفشي فيروس كورونا مساهمة ولو بسيطة في خفض الطلب على النفط تسببت جانحة كورونا في خلق فائض في العرض في الأسواق العالمية للنفط، ماأدى إلى خفض أسعار النفط.[1] .
- تراجع الطلب الصيني على النفط بسبب انتشار فيروس كورونا (الاستهلاك الصين حوالي 100 مليون برميل يوميا) باعتبار أن الصين في مركز الوباء، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ودخولها في الركود يعني بالضرورة انخفاض طلبها على النفط والوقود بكل أنواعه .

[1] حمو زروقي امال، **دراسة تحليلية لانعكاسات جائحة كورونا على اسعار النفط العالمية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة احمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر،2021، ص259.

- انخفاض الطلب العالمي على المنتجات الطاقوية بنسبة 10 % بفعل الركود الذي يشهده النمو الاقتصادي العالمي، خاصة بعد إعلان منظمة الصحة العالمية في مارس2020 على أن أوروبا أصبحت بؤرة لوباء كورونا.[1]

ثانيا: اثار الصدمة النفطية 2020 على الاقتصاد الجزائري:

اثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصادات العالم بسبب تداعيات جانحة كورونا، إلا أن خصوصيته كاقتصاد ريعي زادت من حدة تأثره بفعل تراجع أسعار النفط، ومن بين هذه الآثار:

- الأسبوع الأول من شهر ماي 2020 ، أعلنت الحكومة الجزائرية أنها رفعت نسبة تقليص نفقات تسير الدولة من 30 %إلى 50 %، وذلك بغية مواجهة تداعيات عيار أسعار النفط،ا لذي يعتبر مصدر الدخل الرئيسي للجزائر.
- وفي بداية الأزمة النفطية، أعلنت الحكومة الجزائرية عن خطة تقشفية جديدة بسبب الأزمة النفطية، تضمنت خفض النفقات الدولة بواقع 30 %،تشمل خفضا لنفقات الدولة والمؤسسات التابعة لها دون تحديدها.[2]
- إن واردات البلاد تراجعت بمقدار 7.4 مليار دولار أو 18%،إلى 34.4 مليار دولار في 2020 من 42 مليار دولار في 2019 . وأن الصادرات الجزائرية تراجعت هي الأخرى بمقدار 10 مليار دولار أو بنسبة 33 بالمئة، من 35.8 مليار دولار في 2019 إلى 23.8 العام الماضي .[3]
- سجل العجز الكلي لميزان مدفوعات الجزائر انخفاضا بنسبة تقارب 57 بالمئة خلال الثلاثي الأول من سنة 2020 مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة، بحيث انتقل من 5.9 مليار دولار إلى 2,5 مليار دولار حسب بيان لبنك الجزائر .

متوسط سعر برميل النفط قد بلغ،خلال الثلاثي الأول من سنة 2020 ، 53,395 دولار للبرميل مقابل 63,967 دولار خلال نفس الفترة من سنة 2019 أي انخفاض بنسبة 6.7 بالمائة، أشار بنك الجزائر إلى انخفاض كميات النفط المصدر

[1]- زرمان محمد، غردي محمد، **مرجع سبق ذكره،** ص230.

[2]- صراوي مراد، **اثر جائحة كورونا على اسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له**، المجلد15،العدد2، جامعةالعربي بين مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2021، ص62.

[3] **Hptps://www.aa.com.tr ,06/06/2022, 1:30**

خلاصة الفصل

إن النفط عبارة عن سلعة حيوية وأساسية والركيزة التي تستند عليها مختلف الاقتصاديات ، إلا أن سعره يبقى موضوع مثير للجدل وذلك لاختلاف العوامل التي تؤثر فيه ، فلقد خضعت أسعاره مند اكتشافه إلى يومنا هذا إلى تقليات حادة ومفاجئة والتي سميت بالصدمات النفطية والتي من أبرزها الصدمة النفطية لكل من سنة 1986 وسنة 2004 والصدمة النفطية الحديثة لسنة 2014 ، والتي لم يتعافي منها بعد السوق جعلت العديد من البلدان المنتجة والمصدرة له إلى تحمل أضرار كبيرة ، ومن بين هذه البلدان الجزائر وذلك نظرا للأهمية والمكانة التي يحتلها في اقتصادها حيث أن أغلبية إيراداتها مأتية من إيرادات الجباية النفطية بالإضافة إلى أن أغلبية نفقاتها أيضا تمول من إيرادات الجباية النفطية ، لهذا وجب على رجال السياسة المالية أن تطبق تدابير أساسية للتكيف مع هذه الأوضاع وللحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ، وللخروج بفكرة حتمية وهي وجوب الخروج من الربعية وأحادية القطاعية والتوجه إلى التنويع والبحث عن البدائل.

الفصل الثاني:

نمذجة قياسية لاثر تقلبات أسعار البترول

على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة

2021_1990

تمهيد:

بعد التحليل النظري لكل من أسعار البترول في الفصل السابق، سأحاول في هذا الفصل القيام بالتحليل القياسي لأثر لأثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990- 2021 بالاعتماد على منهجية حديثة في القياس الاقتصادي، والتي تتمثل في نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL والمعروفة كذلك بإخبار الحدود (Bounds test)والتي طورها كل من

Pesaran and al , Shin and Smith

وبغرض الإلمام أكثر بموضوع الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول : أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

المبحث الثاني : دراسة قياسية للعلاقة بين أسعار البترول و الناتج المحلى الاجمالى

المبحث الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

سنطرق في هذا المبحث الى معرفة عموميات النموذج المستخدم و المطبق ARDL

المطلب الأول:منهجية استقرارية السلاسل الزمنية واختبارات جذر الوحدة

إن بناء نموذج قياسي بالاعتماد على الطرق التقليدية قد يعطينا تقديرات خاطئة، بالرغم من أن النموذج الذم تم الحصول عليه مقبول إحصائيا وان معلماته معنوية، هذا بسبب أن النموذج يعاني من مشكل الانحدار الزائف، لذلك فإن اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية يعتبر من أهم مراحل بناء نموذج الاقتصاد القياسي.

اولا: أنواع السلاسل الزمنية

يمكن أن نميز بين نوعين من السلاسل الزمنية كما يلي:

1- السلاسل الزمنية المستقرة :

نقول عن سلسلة زمنية أنها مستقرة إذا توفرت فيها مجموعة من الخصائص المتمثلة في:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن : $E(Yt)=\mu$

- ثبات التباين عبر الزمن : $Var(Yt)=E(Yt-\mu)2=\eth 2$

- أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير : $Þk=E[(Yt-\mu)\ (Yt+k-\mu)]$ [1]

2_السلاسل الزمنية غير المستقرة :

وهي السلاسل التي تتغير مستوياتها عبر الزمن، وخصائصها عكس خصائص السلاسل الزمنية المستقرة، أي أن متوسطاتها أو تبايناتها غير ثابتة و تتعلق بالزمن، أو أن التغاير يعتمد على القيمة الفعلية للزمن وليس على الفجوة الزمنية. ومن أهم الاختبارات التي تكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية نجد اختبارات جذر الوحدة، حيث أن هذه الأخيرة تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات لا بد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة كما يلي[2]

---

[1] عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005 ص648

[2] عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص648.

أ. النموذج Trend Stasionary TS: هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديده detetrministric وتأخذ الشكل التالي: $Y_t = f(t)+e_t$

حيث: f(t) دالة كثيرة حدود للزمن (خطية أو غير خطية) و etتشويش أبيض.

وأكثر هذه النماذج يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى، ويكتب من الشكل التالي:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + e_t$$

بحيث النموذج الأخير غير مستقر لأن متوسطه E(Yt) مرتبط بالزمن، لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم $\alpha`1$و $\alpha`0$ بطريقة المربعات الصغرى العادية، وطرح المقدار $\alpha`1t+ \alpha`0$ من Yt ، أي :

$$1Y_t- (\alpha`_0+\alpha`_1)$$

ب النموذجDS Difference Stasionary : هذه النماذج غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائية Stochastic، وتأخذ الشكل التالي $Y_t = Y_{t-1} + \beta + e_t$

ويمكننا جعل هذه السلاسل مستقرة عن طريق إجراء الفروقات كما يلي: $D^dY_t = \beta + e_t$

حيث B :ثابت حقيقي، d درجة الفروقات.

وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج أي d=1

وتكتب من الشكلDY = B + e ، وتأخذ هذه النماذج شكلين :

إذا كان :B=0 يسمى النموذج DS بدون مشتقة، ويكتب من الشكلY=Y−1+e ، وبما أن e تشويش أبيض فإن النموذج يسمى نموذج السير العشوائيRandom Walk Model ، وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية

إذا كان :B#0 يسمى النموذج DS بالمشتقة، ويكتب من الشكلYt=Yt−1+B+et.

ويمكننا جعل هذه السلاسل مستقرة عن طريق إجراء الفروقات كما يلي :حيث B :ثابت حقيقي، d درجة الفروقات .وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج أيd=1

وتكتب من الشكلDY = B + e ، وتأخذ هذه النماذج شكلين :

[1] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي**، محضرات و تطبيقات، طبعة الاولى، دار الحامد، الاردن، 2012، ص206.

إذا كان :B=0 يسمى النموذج DS بدون مشتقة، ويكتب من الشكلY=Y−1+e ، وبما أن e تشويش أبيض فإن النموذج يسمى نموذج السير العشوائيRandom Walk Model ، وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية .إذا كان :B#0 يسمى النموذج DS بالمشتقة.

ويكتب من الشكل Yt=Yt−1+B+et. . [1]

ثانيا: اختبارات جذر الوحدة

من أهم الاختبارات التي تستعمل في اختبار جذر الوحدة ما يلي :

1 _اختبار ديكي فولر Dickey−Fuller (DF)

تسمح اختبارات Dickey−Fuller بتوضيح صفة الاستقرار أو عدم الاستقرار لسلسلة زمنية، وهذا عن طريق تحديد اتجاه محدد Déterministe أو عشوائي .Stochastique إذا افترضنا أن نموذج السلسلة الزمنية صيغته من الشكلAR(1): & + 1−Y = 0Yt ، فيكون ل Ø ثلاث حالات

- ✓ |Ø| < 1 السلسلة Yt مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية.
- ✓ |Ø| = 1 السلسلة Yt غير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن نفس المشاهدات الماضية.
- ✓ |Ø| > 1 السلسلة Y غير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أقل من المشاهدات الماضية[2] .

يعتبر اختبار DF من أهل اختبارات الاستقرارية، وله ثلاث

نماذج:

$$\begin{cases} Y_t = \emptyset Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01) \\ Y_t = \emptyset Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02) \\ Y_t = \emptyset Y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (03) \end{cases}$$

[1] شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص206.

[2] محمد حراوش، **انعكاسات التغيير في معدل التضخم على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013**، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2014-2015، ص ص168،169.

صياغة فرضية الاختبار

الفرضية الصفرية: $H_0: \emptyset = 1$، إذا كانت $|\tau_c| < |\tau_t|$ تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة.

الفرضية البديلة: $H_1: \emptyset \neq 1$، إذا كانت $|\tau_c| > |\tau_t|$ تكون السلسلة الزمنية مستقرة.

2_اختبار ديكي فولر الموسع(ADF) Augmented Dickey–Fuller

إن اختبار (ADF) هو تطوير لاختبار (DF) مع إضافة متغيرات متباطئة AR(P)p>1 لإزالة مشكل الارتباط الذاتي، ويتمثل هذا الاختبار في تقدير النماذج الثلاثة التالية:

$$\begin{cases} \Delta X_t = \lambda X_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} \Delta X_{j-1} + \mu_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (04) \\ \Delta X_t = \lambda X_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} \Delta X_{j-1} + c + \mu_t \dots\dots\dots\dots\dots (05) \\ \Delta X_t = \lambda X_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} \Delta X_{j-1} + bt + c + \mu_t \dots\dots\dots\dots (06) \end{cases}$$

حيث تمثل p فترة التأخر وتحدد بأقل قيمة للمعايير (Hannan(HQ) ، Schwarz (Sc)، Akaike (AIC)

3_اختبار فيليبس–بيرون(PP)

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد Philips and Perron (1988) نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF. ويتم اختبار (PP) وفق المراحل التالية:

تقدير النماذج الثلاثة لاختبار (DF) بطريقة المربعات الصغرى العادية، وحساب الاحصائيات المشتركة مثل سلسلة البواقي Et[1] .

[1] تمار امين، **اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة 1986-2015**، أطروحة دكتورة، منشورة، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017-2018، ص ص200ن201.

تقدير الانحراف في المدى القصير كما يلي:

$$\delta^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$$

تقدير معامل تصحيح التباين st في المدى الطويل، ويحسب انطلاقا من تباينات البواقي للنماذج المقدرة كما يلي :

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l-1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t\, e_{t-i}$$

ولتقدير هذا التباين في المدى الطويل وجود قيمة تأخر (L) مقدرة بدلالة عدد المشاهدات:

$$l \approx 4\left(\frac{n}{100}\right)^{2/9}$$

-حساب إحصائية Philips-Perron كما يلي:

$$PP: t^*_{\hat{\phi}_1} = \sqrt{K}\frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\phi_1}} + \frac{n(K-1)\hat{\sigma}_{\phi_1}}{\sqrt{K}}$$

حيث :

$$K = \frac{\delta^2}{S_t^2}$$

وتكون K=1 إذا كانت سلسلة البواقي تشكل ضجيج أبيض.

4_اختبار KPSS

اقترح Kwiatkowski, Philips, Schmidt, Shin (1992) استخدام اختبار مضاعف لاغرانج لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرار للسلسلة، ويكون اختبار KPSS على المراحل التالية:

1- نحسب المجموع الجزئي للبواقي.

$$S_t = \sum_{i=1}^{t} \varepsilon_i$$

2- نقدر التباين الطويل الأجل S_1^2 بنفس طريقة اختبار فيليبس بيرون .

3- نحسب إحصائية اختبار KPSS من العلاقة التالية[1] :

$$LM = \frac{1}{s_1^2}\frac{\sum_{t=1}^{T} S_t^2}{T^2}$$

[1] شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص213.

نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار) :إذا كانت الاحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرفKwiatkowski, Philips, Schmidt, Shin سنة (1992).

نقبل فرضية العدم (فرضية الاستقرار) :إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة.

وفيما يلي صورة مبسطة لمنهجية اختبارات الجذر الوحدوي:

الشكل رقم (2_1): منهجية إجراء الإختبار جذر الوحدة .

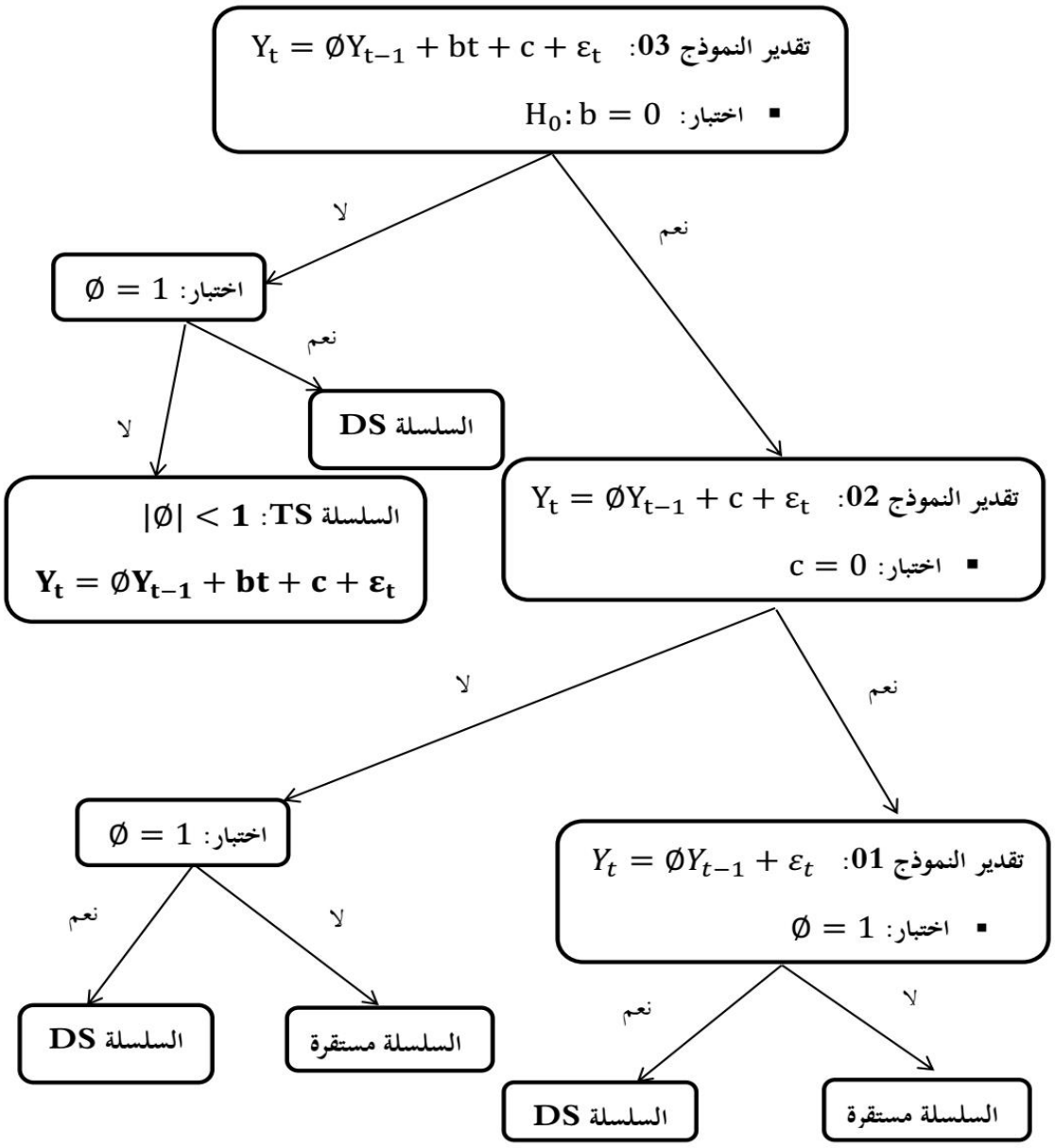

المصدر: Regis Bourbonnais, Econometrie, 6eme édition, Paris, Dunod, 2015, p 234.

المطلب الثاني :منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعةARDL

تعتبر منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)منهجية حديثة قام بتطويرها كل من Pesaran (1998) Shin and Sun (1997) وكل من Pesaran and al سنة2001 ، حيث يتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار نموذج ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الإثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانيةI(2) ، كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة Engele–Grenger (1987)ذات المرحلتين أو اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن Johansen في إطار شعاع الانحدار الذاتيVAR .

وترتكز هذه الطريقة في تقدير نموذج UECM (نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد) على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة والذي من خلاله نستطيع تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل الأجل في معادلة واحدة، وتتم الصياغة كالتالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{p1} \beta_j \Delta Y_{t-j} + \sum_{j=0}^{p2} \lambda_j \Delta X_{1t-j} + \sum_{j=0}^{p3} \gamma_j \Delta X_{2t-j} + \cdots + \pi_1 Y_{t-1} + \pi_2 X_{1t-1} + \pi_3 X_{2t-1} + \cdots + \varepsilon_t$$

حيث :

- Δ: تمثل الفرق الأول؛
- ε_t: تمثل حد الخطأ؛
- (π_1, π_2, π_3): تمثل معاملات العلاقة طويلة الأجل؛
- $(\beta_j, \lambda_j, \gamma_j)$: تمثل حركية المدى القصير للنموذج.

إحصائية إن اختبار نموذج (ARDL) يتضمن كمرحلة أولى اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تم التأكد من ذلك ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات الأجل القصير، ولأجل ذلك نقوم بحساب F من خلال (wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج(غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) ، أي :

$$H_0: \pi_1 = \pi_2 = \pi_3 = \cdots = 0$$

مقابل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج(وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل)، أي :

$$H_0: \pi_1 \neq \pi_2 \neq \pi_3 \neq \cdots \neq 0$$

بعد تقدير المعادلة يتم استخدام اختبار (wald test) لاختبار تلك الفروض، حيث يتم مقارنة قيمة Fstatالمحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة critical bounds المقترحة

من قبل Pesaran et al (2001) حيث يتكون الجدول من حدين

_قيم الحد الأدنى :التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجةI(0) .

_قيم الحد الأعلى :التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجةI(1) .

فإذا كانت قيمة Fstat المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية ففي هذه الحالة يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات .

وعلى النقيض من ذلك إذا كانت Fstat المحسوبة بين قيمة الحد الأعلى والأدنى، ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة .

وفي حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل . أما المرحلة الثالثة فهي الحصول على العلاقة قصيرة الأجل للنموذج وذلك من خلال استخدام البواقي المقدرة بفترة إبطاء واحدة والتي يتم الحصول عليها من العلاقة طويلة الأجل في المعادلة[1]

[1]. بطاح أنور موسى العجلوني، **تذبذب أسعار النفط وأثره على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والميزان التجاري الأردن كحالة دراسية(1980-2015)**، مذكرة ماجستير، جامعة اليرموك كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، الاردن،2016-2017، ص80.

المطلب الثالث :المشاكل القياسية للنموذج

في هذا المطلب سيتم تحديد 3 مشاكل قياسية لنموذج الدراسة تتمثل في مايلي :

أولا_مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء :

يتمثل الارتباط الذاتي للأخطاء في عدم تحقق الفرضية التالية :

$$E(\varepsilon_t, \varepsilon_{t'}) = 0$$

مما يؤدي إلى الحصول على تقديرات ليست صحيحة، ففي هذه الحالة سنقوم بتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى المعممة وليست طريقة المربعات الصغرى العادية OLS بسبب أن التقدير عن طريق هذه الأخيرة يؤدي إلى ارتفاع احصائيات ستيودنت المحسوبة، وهذا ما يؤدي إلى قبول المعلمة وهي مرفوضة في الواقع .

وللكشف عن مشكلة وجود الارتباط الخطي للأخطاء فإني سأستخدم في هذه الدراسة اختبار لاغرانش ل Breusch–Godfreyكما يلي:

–نقوم بتقدير النموذج باستعمال طريقة OLS من أجل إيجاد البواقيet.

– نقوم بتقدير et بدلالة كل منxst ،...، x1t، yt–1،et–1.

نستعمل اختبار لاغرانش بحساب الاحصائية $LM=NR^2$ ونقارنها بإحصائية كاي تربيع $X^2(1)$ ، ونختبر الفرضية التالية:

H_0 :لا يوجد ارتباط بين الأخطاء

حيث R^2 : هو معامل تحديد النموذج في المرحلة الثانية.

ثانيا_اختبار تجانس تباين الأخطاء :

يتمثل هذا الاختبار في اختبار صحة الفرضية التالية : $E(\varepsilon\varepsilon') = \sigma^2$

حيث توجد العديد من الطرق التي تسمح من الكشف عن تجانس تباين الأخطاء، ففي هذه الدراسة سيتم استعمال اختبار ARCH والذي يعتمد على مضاعف لاغرانشLM ، ويمر بالخطوات التالية :

الخطوة الأول: تقدير النموذج العام $Y = X\beta + \varepsilon$ باستعمال طريقةOLS ، ثم حساب مربعات البواقي المقدرة .

الخطوة الثانية : تقدير النموذج التالي :

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = \beta_0 + \beta_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \cdots + \beta_q \hat{\varepsilon}_{t-q}^2 + v_t$$

وحساب معامل التحديد R^2 الخاص بهذا النموذج المقدر .

الخطوة الثالثة :اختبار الفرضية التالية :

$$H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \cdots = \beta_q = 0$$

وذلك باستعمال إحصائية مضاعف لاغرانش كما يلي : $LM = (n-q) \times R^2 \rightarrow X_q^2$

فإذا كانت قيمة LM أقل من القيمة المجدولة لإحصاءة كاي تربيع X^2 عند مستوى معنوية à ودرجة حرية qفإننا نقبل الفرضية H_0 وهو ما يعني أن تباين الأخطاء ثابت(متجانس).

ثالثا– اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء :

فيما يخص التوزيع الطبيعي للأخطاء فإنه سيتم استعمال اختبارJarque–Bera ، وذلك عن طريق حساب إحصائية JB ومقارنتها بإحصائية كاي تربيعχ^2، ونختبر الفرضية التالية:

H_0 : الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي.

المبحث الثاني : دراسة قياسية للعلاقة بين أسعار البترول والناتج المحلي الاجمالي

هذا المبحث تم تخصيصه للدراسة القياسية، حيث سيتم تقدير نموذج قياسي يقيس أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990- 2021 وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

المطلب الأول: تحديد طبيعة ومصدر متغيرات الدراسة

قبل البدء في أي دراسة قياسية لا بد من تحديد متغيرات الدراسة، حيث تعتبر هذه الخطوة من أهم مراحل بناء نموذج قياسي يعبر عن الظاهرة محل الدراسة.

من خلال ما تم معاينته في الفصل السابق، وبالاعتماد على النظريات الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة فإن متغيرات الدراسة ستكون كما يلي:

اولا- المتغير التابع : هو المتغير المراد تفسير سلوكه و متمثل في الناتج المحلي الاجمالي و يرمز له برمز PIB، هو مؤشر اقتصادي ستعمل لقياس القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة . والشكل التالي يوضح نتائج تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

ثانيا_المتغيرات المستقلة: هي المتغيرات التي لها القدرة على التأثير في المتغير التابع من خلال طبيعة العلاقة بينهم، والمتمثل فيما يلي:

1_سعر البترول: يرمز له برمز OIL ، وهو القيمة التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة و محددة نتيجة تأثير عدة عوامل الاقتصادية و اجتماعية و سياسة و مناخية وبالإضافة الى طبيعة السوق السائدة حينها.

2_سعر الصرف: ويرمز له برمز ER حيث يعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة مقابلة عملة اخرى، و يعرف ايضا سعر واحد من عملة اجنبية معبرا عنه بوحدات من العملة الوطنية، أو أنه سعر وحدة من العملة المحلية معبرا عنه بوحدات من العملة الأجنبية. و الشكل التالي يبين نتائج تطور سعر الصرف في الجزائر.

3_ **معدل البطالة:** يرمز لها برمز CHO، حيث يعرف على انه النسبة المئوية للأشخاص العاطلين عن العمل ،ترتبط البطالة بالأشخاص الذين لديهم الرغبة او القدرة و المؤهلات للقيام بالوظيفة مدفوعة الاجر، وهم يندرجون تحت مسمى القوة العاملة .

4_التضخم: يرمز لها برمز INF، هى كمية كبيرة نقود تطارد كمية قليل من السلع و الخدمات.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

في هذا المطلب ستتم دراسة استقرارية متغيرات محل الدراسة باستخدام الرسم البياني و دالة الارتباط الذاتي (ACF) .

اولا:دراسة الإستقرارية باستخدام الرسم البياني:

أول خطوة أستعرضها في هذا المطلب تتمثل في عرض تطور متغيرات الدراسة خلال الفتَّرة المراد دراستها، وهذا في كل من المستوى والفرق الأول ، والرسومات البيانية توضح ذلك

الشكل رقم **(2_2)**: منحنيات بيانية لمختلف متغيرات الدراسة عند المستوى

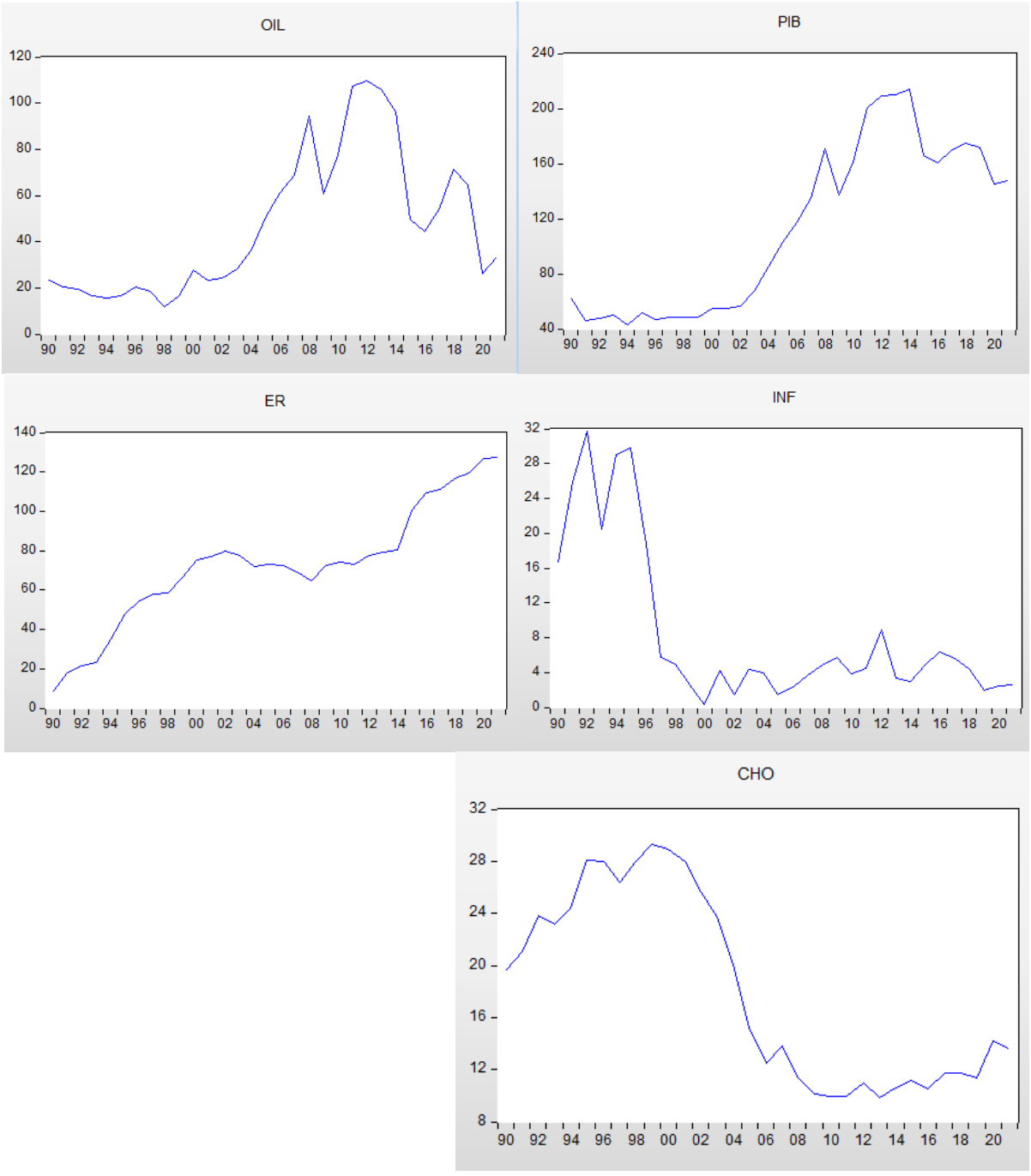

المصدر: من اعداد الطالبات مخرجات eviews10

– يوضح تمثيل البياني خاص ب PIB اعلاه المتمثل في تطور الناتج المحلي الاجمالي للجزائر ان انخفاض مستمر للناتج من السنة 1990 وحتى سنة 1996 ليعرف انتعاش ضعيفا الى غاية سنة 2002لنلاحظ بعد هذه السنة ارتفاع وصعود قوي للناتج المحلي الاجمالي يستمر لغاية سنة 2008 ونرى انكسار حاد ناتج من الازمة الاقتصادية المعرفة بأزمة الرهن العقاري ليستمر الانخفاض الى سنة 2010 ليعرف انتعاش مرة اخرى الى غاية 2014 حيث كان الانخفاض الثاني طوال فترة الدراسة والمتمثل في سقوط اسعار البترول سنة 2014 .وكما نلاحظ ايضا انخفاض من سنة2020 الى2021 بسبب جائحة كورونا (covid–19).

– من خلال تمثيل البياني خاص ب OIL اعلاه المتمثل في اسعار البترول نلاحظ قيم متدنية في الفترة الاولى من فترة الدراسة الى سنة 1998 اثر الازمة النفطية ذلك الوقت ثم نعرف ارتفاع تدريجي الى غاية سنة 2008 وبعدها نشهد انخفاض قوي الى غاية 2009 ثم ارتفاع الى غاية 2011 وتعبر اعلى قمة لأسعار للنفط خلال فترة الدراسة ثم نعرف انخفاض الى من نهاية 2014 الى غاية 2016 بسبب الازمة ثم ارتفاع في سنة 2018 ليعود الانخفاض الى غاية 2021 بسبب جائحة كورونا (covid–19).

–من خلال تمثيل البياني خاص ب ER اعلاه المتمثل في سعر الصرف للجزائر في بداية فترة الدراسة كان في تزايد ويأخذ في الارتفاع حتى سنة 2002 ليأخذ في الانخفاض تدريجيا لان سنة 2002 حيث شهدنا زيادة في اسعار النفط الذي انعكس على حجم سعر الصرف بالسلب لتنخفض قيم سعر الصرف الى سنة 2008 ومن بعد هذه السنة نعرف ارتفاع في مستوى سعر الصرف الى غاية2021.

–من خلال تمثيل البياني خاص ب INF اعلاه المتمثل في معدل التضخم الذي عرف عدة مراحل فلقد شهد ارتفاعا ملحوظا إذ بلغ المعدل سنة 1992 بـ 31,7 % ، وسنة 1995 معدل 29,8 % ، ويرجع ذلك إلى التحرير الشبه كلي للأسعار ، ما أدى إلى تفاقم طاهرة التضخم ، إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري ..... ، وبعد نهاية فترة التسعينات يلاحظ انخفاض متواصل لمعدلات التضخم حيث وصل سنة 1998 إلى 5 % ، وسجل أدنى مستوى له سنة 2000 بمعدل يقدر بـ 0.3 % ، ثم بعد ذلك بدأ من سنة الى أخرى في تذبذب بين انخفاض وارتفاع لكنه اقل بكثير من الفترات السابقة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها ارتفاع أسعار البترول ، تحرير الأسعار والتحكم في الكتلة الأجرية ..... الخ .

-من خلال تمثيل البياني خاص CHO اعلاه المتمثل في البطالة نلاحظ ان معدلات البطالة في الجزائر تعرف نوع من الارتفاع من بداية فترة الدراسة سنة 1990 الى سنة 1999 ثم يعرف انخفاض قوي بعد هذه السنة وحتى سنة 2008 ثم 2016 ليعرف ارتفاع الى غاية 2020.

-من خلال الشكل رقم(2_2)، نلاحظ أن السلاسل الخاصة بمتغيرات الدراسة تحتوي على مركبة إتجاه العام مما يدل على أنها غير مستقرة عند المستوى، وبالتالي نقوم بإجراء الفروقات الاولى للسلاسل (PIB OIL ER CHO INF) نقوم برسم المنحنيات البيانية الخاصة بكل منها .

الشكل رقم **(2_3)**: منحنيات بيانية لمختلف متغيرات الدراسة عند الفرق الأول.

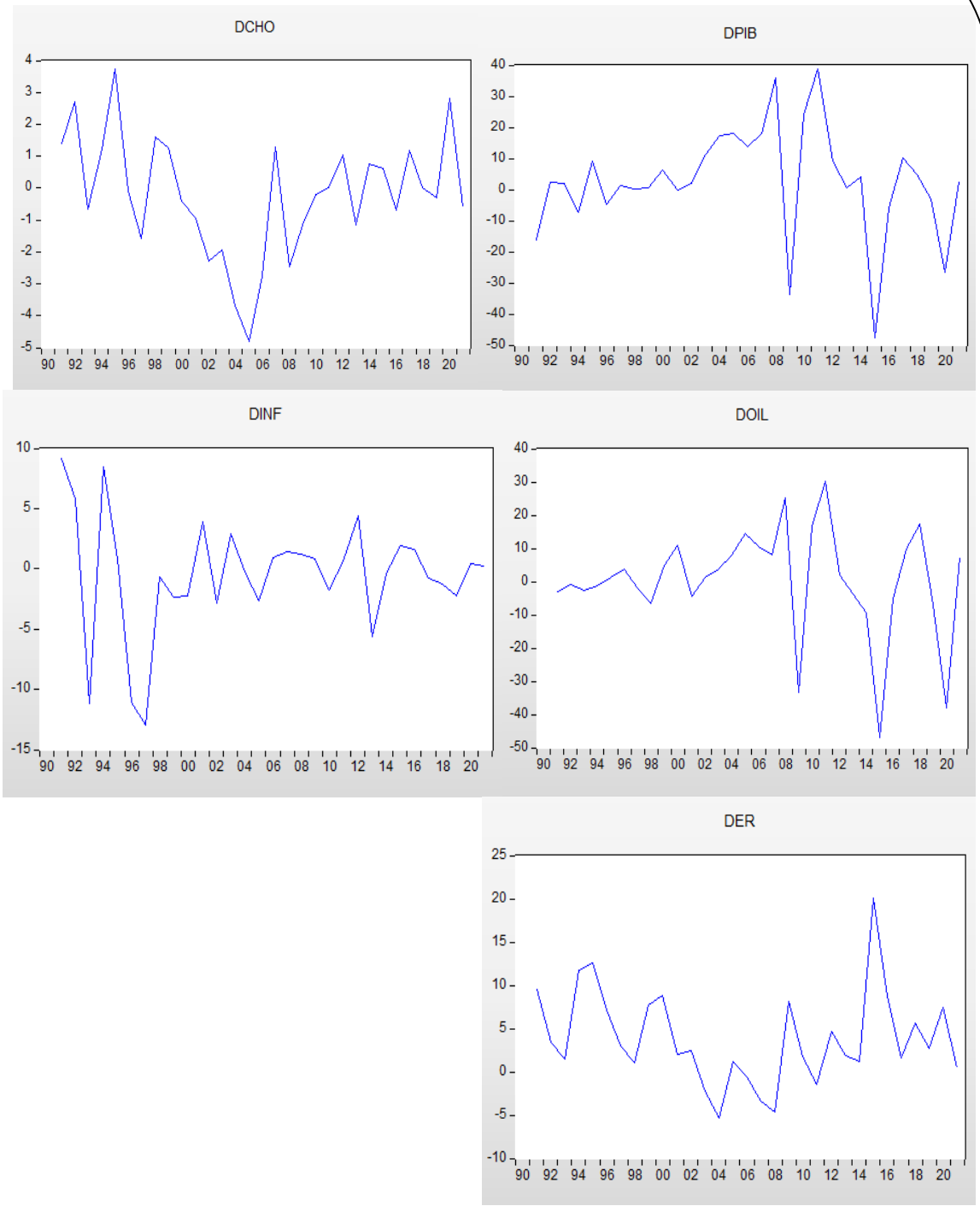

المصدر: من اعداد الطالبات مخرجات eviews10

– يتضح لنا من خلال الأشكال البيانية الموضحة في الشكل رقم **(2_3)** أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام مما يدل على أنها مستقرة عند الفرق الأول, مما يسمح لنا بتطبيق منهجية ARDL.

ثانيا: دراسة الاستقرارية باستخدام دوال الارتباط الذاتي

الجدول التالي يبين تطور دالة الارتباط الذاتي للمتغيرات محل الدراسة:

الجدول رقم **(2_1)**: دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند المستوى .

Correlogram of CHO

Date: 06/20/22 Time: 23:30
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			1	0.960	0.960	32.358	0.000
2			2	0.896	-0.331	61.479	0.000
3			3	0.810	-0.254	86.076	0.000
4			4	0.696	-0.326	104.89	0.000
5			5	0.565	-0.170	117.74	0.000
6			6	0.421	-0.126	125.16	0.000
7			7	0.284	0.165	128.68	0.000
8			8	0.153	0.054	129.74	0.000
9			9	0.017	-0.255	129.76	0.000
10			10	-0.106	-0.016	130.31	0.000
11			11	-0.207	0.087	132.53	0.000
12			12	-0.292	0.029	137.17	0.000
13			13	-0.364	-0.062	144.75	0.000
14			14	-0.417	-0.028	155.28	0.000
15			15	-0.442	0.097	167.78	0.000
16			16	-0.455	-0.162	181.87	0.000

Correlogram of INF

Date: 06/20/22 Time: 23:29
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			1	0.842	0.842	24.901	0.000
2			2	0.653	-0.195	40.351	0.000
3			3	0.503	0.037	49.839	0.000
4			4	0.333	-0.203	54.136	0.000
5			5	0.119	-0.250	54.711	0.000
6			6	-0.025	0.086	54.737	0.000
7			7	-0.096	0.049	55.140	0.000
8			8	-0.122	0.100	55.813	0.000
9			9	-0.129	0.000	56.598	0.000
10			10	-0.147	-0.187	57.667	0.000
11			11	-0.138	0.016	58.654	0.000
12			12	-0.130	-0.086	59.566	0.000
13			13	-0.113	0.099	60.292	0.000
14			14	-0.107	-0.001	60.987	0.000
15			15	-0.106	-0.064	61.710	0.000
16			16	-0.081	0.076	62.158	0.000

Correlogram of OIL

Date: 06/20/22 Time: 23:29
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			1	0.854	0.854	25.586	0.000
2			2	0.687	-0.156	42.690	0.000
3			3	0.593	0.181	55.864	0.000
4			4	0.518	-0.031	66.307	0.000
5			5	0.461	0.066	74.869	0.000
6			6	0.346	-0.266	79.870	0.000
7			7	0.163	-0.270	81.023	0.000
8			8	0.005	-0.109	81.024	0.000
9			9	-0.138	-0.229	81.924	0.000
10			10	-0.187	0.241	83.659	0.000
11			11	-0.204	-0.016	85.814	0.000
12			12	-0.290	-0.101	90.386	0.000
13			13	-0.349	0.141	97.344	0.000
14			14	-0.378	-0.078	105.98	0.000
15			15	-0.401	-0.076	116.29	0.000
16			16	-0.386	-0.124	126.40	0.000

Correlogram of PIB

Date: 06/20/22 Time: 23:29
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			1	0.942	0.942	31.133	0.000
2			2	0.870	-0.151	58.582	0.000
3			3	0.793	-0.075	82.147	0.000
4			4	0.700	-0.171	101.19	0.000
5			5	0.605	-0.049	115.95	0.000
6			6	0.508	-0.073	126.76	0.000
7			7	0.383	-0.314	133.14	0.000
8			8	0.242	-0.215	135.81	0.000
9			9	0.109	-0.041	136.37	0.000
10			10	-0.009	0.064	136.38	0.000
11			11	-0.115	0.001	137.06	0.000
12			12	-0.212	-0.080	139.51	0.000
13			13	-0.287	0.141	144.24	0.000
14			14	-0.366	-0.124	152.35	0.000
15			15	-0.418	0.164	163.50	0.000
16			16	-0.451	-0.079	177.32	0.000

Correlogram of ER

Date: 06/20/22 Time: 23:30
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			1	0.854	0.854	25.604	0.000
2			2	0.707	-0.083	43.730	0.000
3			3	0.568	-0.056	55.828	0.000
4			4	0.417	-0.135	62.571	0.000
5			5	0.286	-0.026	65.874	0.000
6			6	0.173	-0.043	67.120	0.000
7			7	0.079	-0.017	67.392	0.000
8			8	0.029	0.066	67.429	0.000
9			9	-0.015	-0.044	67.440	0.000
10			10	-0.039	0.016	67.516	0.000
11			11	-0.037	0.040	67.585	0.000
12			12	-0.030	-0.000	67.634	0.000
13			13	-0.008	0.042	67.638	0.000
14			14	0.026	0.042	67.677	0.000
15			15	0.034	-0.065	67.753	0.000
16			16	0.030	-0.050	67.813	0.000

المصدر:من اعداد الطالبات مخرجات eviews10

-من خلال جدول مخرجات دالة الارتباط الذاتي لمعدل الناتج المحلي الاجمالي، نلاحظ أف قيم ACF تتناقص تدريجيا ببطء وليس بسرعة، حيث كانت كل القيم من الفجوة الأولى إلى الفجوة الخامسة تقع خارج مجال الثقة، هذا مما يعني أن السلسلة PIB غير مستقرة في المستوى , كما نلاحظ نفس الأمر بالنسبة للسلاسل CHo و OIL . ER. INF مما يدل على أنهم غير مستقرين في المستوى .

نقوم بإجراء الفرق الأول للسلاسل غير المستقرة ونلاحظ ما يلي:

الجدول رقم **(2_2)**: دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول.

Correlogram of D(INF)

Date: 06/20/22 Time: 23:39
Sample: 1990 2021
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.005	-0.005	0.0009	0.976
		2	-0.234	-0.234	1.9272	0.382
		3	0.210	0.219	3.5395	0.316
		4	0.053	-0.010	3.6476	0.456
		5	-0.269	-0.190	6.4996	0.261
		6	-0.163	-0.206	7.5898	0.270
		7	-0.036	-0.161	7.6466	0.365
		8	-0.061	-0.058	7.8124	0.452
		9	0.115	0.189	8.4310	0.491
		10	-0.109	-0.169	9.0108	0.531
		11	-0.050	-0.070	9.1404	0.609
		12	0.015	-0.236	9.1526	0.690
		13	-0.001	-0.053	9.1527	0.761
		14	0.006	0.058	9.1550	0.821
		15	-0.073	-0.082	9.4985	0.850
		16	0.002	-0.074	9.4988	0.891

Correlogram of D(PIB)

Date: 06/20/22 Time: 23:38
Sample: 1990 2021
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.060	0.060	0.1242	0.725
		2	-0.058	-0.062	0.2446	0.885
		3	0.144	0.153	1.0031	0.801
		4	-0.035	-0.060	1.0484	0.902
		5	0.080	0.111	1.3008	0.935
		6	0.259	0.225	4.0521	0.670
		7	-0.044	-0.056	4.1332	0.764
		8	-0.129	-0.126	4.8710	0.771
		9	-0.235	-0.318	7.4339	0.592
		10	-0.134	-0.122	8.3035	0.599
		11	0.004	-0.038	8.3043	0.686
		12	-0.214	-0.256	10.778	0.548
		13	-0.057	0.018	10.959	0.614
		14	-0.138	-0.090	12.098	0.598
		15	-0.074	0.198	12.444	0.645
		16	-0.078	-0.076	12.858	0.683

Correlogram of D(OIL)

Date: 06/20/22 Time: 23:39
Sample: 1990 2021
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.057	0.057	0.1109	0.739
		2	-0.214	-0.218	1.7198	0.423
		3	-0.073	-0.048	1.9137	0.591
		4	-0.096	-0.142	2.2643	0.687
		5	0.201	0.203	3.8571	0.570
		6	0.272	0.213	6.8798	0.332
		7	-0.024	0.032	6.9049	0.439
		8	-0.065	0.045	7.0922	0.527
		9	-0.333	-0.329	12.251	0.200
		10	-0.096	-0.089	12.703	0.241
		11	0.193	-0.034	14.609	0.201
		12	-0.128	-0.287	15.486	0.216
		13	-0.045	-0.039	15.602	0.271
		14	-0.043	-0.027	15.715	0.331
		15	-0.116	0.102	16.574	0.345
		16	-0.050	-0.076	16.744	0.402

Correlogram of D(CHO)

Date: 06/20/22 Time: 23:40
Sample: 1990 2021
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.362	0.362	4.4622	0.035
		2	0.161	0.035	5.3755	0.068
		3	0.421	0.406	11.848	0.008
		4	0.224	-0.064	13.748	0.008
		5	0.044	-0.048	13.824	0.017
		6	-0.102	-0.347	14.253	0.027
		7	-0.124	-0.102	14.905	0.037
		8	-0.004	0.102	14.906	0.061
		9	-0.228	-0.110	17.323	0.044
		10	-0.395	-0.208	24.929	0.005
		11	-0.268	-0.198	28.592	0.003
		12	-0.202	0.002	30.795	0.002
		13	-0.222	0.108	33.604	0.001
		14	-0.303	-0.073	39.123	0.000
		15	-0.164	-0.011	40.852	0.000
		16	-0.077	-0.203	41.257	0.001

Correlogram of D(ER)

Date: 06/20/22 Time: 23:39
Sample: 1990 2021
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.270	0.270	2.4836	0.115
		2	-0.013	-0.093	2.4898	0.288
		3	0.219	0.270	4.2402	0.237
		4	0.111	-0.039	4.7106	0.318
		5	0.116	0.155	5.2362	0.388
		6	0.089	-0.043	5.5637	0.474
		7	-0.155	-0.193	6.5892	0.473
		8	-0.274	-0.265	9.9397	0.269
		9	-0.180	-0.139	11.453	0.246
		10	-0.092	-0.016	11.863	0.294
		11	-0.247	-0.175	14.983	0.183
		12	-0.381	-0.219	22.782	0.030
		13	-0.192	0.001	24.887	0.024
		14	-0.090	0.018	25.370	0.031
		15	0.077	0.266	25.751	0.041
		16	-0.029	-0.112	25.808	0.057

المصدر: من اعداد الطالبات مخرجات eviews10

– من خلال الجدول رقم **(2_2)** نلاحظ أف قيم ACF لكل السلاسل تقع ضمن حدود مجال الثقة، هذا مما يعني أن جميع السلاسل المدروسة مستقرة عند الفرق الأول. مما يسمح لنا بتطبيق منهجية ARDL.

المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL

بعد تحليل مؤشر المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية و تحديد درجة التكامل السلاسل الزمنية و التي استقرت كلها عند الفرق الأول، سيتم فيما يلي تقدير النتائج نموذج التكامل المشترك وفق منهجية ARDL حيث يتم تقدير معادلة النموذج على النحو التالي :

DPIB = C + DOIL + DINF +DER +DCHO

1-تقدير نموذج وتحديد رتبته:

الجدول رقم(2_3): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL

Dependent Variable: DPIB
Method: ARDL
Date: 06/20/22 Time: 23:46
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments
Dependent lags: 1 (Fixed)
Dynamic regressors (0 lag, fixed): DOIL DINF DER DCHO
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DPIB(-1)	0.015786	0.054381	0.290277	0.7741
DOIL	0.821306	0.071406	11.50188	0.0000
DINF	0.169022	0.209492	0.806818	0.4277
DER	-1.035083	0.232389	-4.454104	0.0002
DCHO	0.888431	0.585006	1.518669	0.1419
C	7.103221	1.324292	5.363789	0.0000

R-squared	0.931527	Mean dependent var	3.402667
Adjusted R-squared	0.917261	S.D. dependent var	17.54846
S.E. of regression	5.047701	Akaike info criterion	6.252599
Sum squared resid	611.5028	Schwarz criterion	6.532839
Log likelihood	-87.78899	Hannan-Quinn criter.	6.342250
F-statistic	65.30011	Durbin-Watson stat	2.121727
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات eviews10

النموذج المختار هو ARDL(1.0.0.0.0)كأفضل نموذج من بين 30نموذج تم تقييمه وقد تم اختياره بناء على معيار المعلوماتية AICمع تحديد فترات الإبطاء 3كحد أعلى.

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDLيظهر أن معامل التحديد يساوي 0.931527أي أن المتغيرات المستقلة تفسر الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 93%وتبقى نسبة % 7تدخل ضمن هامش الخطأ وهي متغيرات أخرى لم تدر ج في النموذج أو أخطاء ارتكبت أثناء القياس وعلى العموم هو هامش خطأ قليل

جدا دلالة على قوة النموذج التفسيرية، كما نلاحظ أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة تساوي 65.3وهي أكبر من نظيرتها الحرجة عند 5%التي أي أن النموذج ككل ملائم وله دلالة معنوية .

2- اختبار اجراء التكامل المشترك باستخدام منهج Bound test:

_للكشف عن علاقة طويلة الاجل_بين المتغيرات سيتم استخدام اختبار منهج الحدود Bound test، ذلك من خلال مقارنة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطئة بقيمة إحصائية F الحرجة، وفق الحدود التي وضعها Pesaran

و يتم الاختبار انطلاقا من الفرضية الصفرية و التي مفادها انه لا توجد علاقة توازنية في الاجل الطويل بين المتغيرات

الجدول رقم **(2_4)** : إختبار التكامل المشترك باستخدام منهج bound test

Test Statistic	Value	k
F-statistic	108.02	4
	Critical Value Bounds	
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10(أنظر الملحق 01)

* نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة تساوي 108.02أكبر من القيم الحرجة العظمى I(1) عند مستوى معنوية 10%و 5%و 2.5%اذن نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تشير بأن المتغير التابع والمتغيرات المستقلة هم متغيرات متكاملة معا وتتحقق بينهما علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستويات المعنوية 2.5 % ،5% ،10%.

3- تقدير العلاقة في المدى الطويل:

بعدما تأكدنا من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة سنقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل كالتالي:

الجدول رقم **(2_5)** : نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DOIL	0.8344	0.090	9.2640	0.000
DINF	0.1717	0.2121	0.8094	0.04262
DER	-1.05	0.2366	-4.4436	0.0002
DCHO	0.9026	0.6059	1.4896	0.01494
C	7.2171	1.3332	5.4133	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10(أنظر الملحق 02)

تحليل نتائج تقدير الاجل الطويل

-ان المغير OIL هو المتغير الاساسي اثره على ناتج المحلى الجمالي و قد اثر بشكل ايجابي في الاجل الطويل ذو معنوية جيد جيدا 0.000 اي 0.00% ولان اقل من مستوى المعنوي 5% ، حيث يؤدي زيادة سعر البترول ب1% الي زيادة ناتج المحلي الاجمالي ب83.44 و هذا راجع الى زياد اسعار البترول في الاسواق العالمية.

- المتغير معدل التضخم INF اثر ايجابيا على الناتج الاجمالي في الاجل الطويل و وهو معنوية احصائيا ب 4.26% اقل من مستوى معنوي 5%، و ازياد معدل الضخم ب1% يزيد الناتج المحلى الاجمالي ب 17.17 % .

-ان متغير ER سعر الصرف قد أثر بشكل سلبي على PIB في الاجل الطويل وذو معنوية 0.02% (0.0002) وهي اقل من 5% ،حيث يؤدي زيادة سعر الصرف1% انخفاض في PIB بـ 105%

-ان متغير البطالة CHO قد أثر بشكل ايجابي على PIB في الاجل الطويل وذو معنوية جيد جدا عند 1.49% (0.01494) وهي اقل من 5% ،حيث يؤدي زيادة البطالة 1%الى زيادة الناتج المحلى الاجمالي ب90.26%

4- تقدير العلاقة بين المتغيرين في المدى القصير(نموذج تصحيح ECM):

الجدول رقم (2_6) : نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ECM)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)	-0.9842	0.03516	-27.986	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10(أنظر الملحق 03)

تحليل نتائج تقدير في الاجل القصير:

أن معلمة معامل تصحيح الخطأ تساوي 0.9842-وهي معنوية عند مستوى 5%واشارتها سالبة وهذا يزيد ويؤكد صحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل كما أن الية تصحيح الخطأ موجودة فقيمة معامل التصحيح التي وصلت الى% 9.8وهي تكشف عن سرعة عودة معدل النمو الاقتصادي الى قيمته التوازنية في الأجل الطويل .

5-التأكد من سلامة النموذج بإجراء الاختبارات القياسية:

أ- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء Test LM:

الجدول رقم (2_7) : إختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

F-statistic	0.5289	Prob. F(2,22)	0.5965
Obs*R-squared	1.3763	Prob. Chi-Square(2)	0.5025

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10(أنظر الملحق 04)

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة Prob. Chi- Square(2)=0.5025 وهي أكبر من 0.05إذن نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء.

ب - اختبار عدم ثبات (تجانس) تباين الخطأ العشوائي:

الجدول رقم (2_8) : إختبار Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	**1.8816**	**Prob. F(5,24)**	**0.1351**
Obs*R-squared	**8.4484**	**Prob. Chi-Square(5)**	**0.1332**
Scaled explained SS	**5.9572**	**Prob. Chi-Square(5)**	**0.1304**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10(أنظر الملحق 05)

اعتمدنا على اختبار Breush-pagan-Godfreyواستنادا على الجدول نجد أن الاحتمال المقابل لإحصائية obs*R-squared يساوي 0.1332 وهو أكبر من 0.05 كما أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر يساوي 0.1351 وهو أكبر من 0.05اذن نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرض العدم الذي ينص على وجود تجانس التباين.

الجدول رقم (2_9) : إختبار ARCH

F-statistic	**0.7671**	Prob. F(2,25)	**0.4749**
Obs*R-squared	**1.6190**	Prob. Chi-Square(2)	**0.4451**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10(أنظر الملحق 06)

من خلال اختبار ARCHنلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية obs*R-squaredيساوي 0.4451وهو أكبر من 0.05اذن هذا يؤكد اختبار Breush-pagan-Godfreyبحيث نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرض العدم الذي ينص على وجود تجانس التباين.

ج- اختبار التوزيع الطبيعي:

الجدول رقم (2_10) : إختبار توزيع البواقي .

Probability	**0.9490**
Jaque Bera	**10.46**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10(أنظر الملحق 07)

نلاحظ أن احصائية Jaque-Bera تساوي 10.46وهي أقل من نظيرتها الحرجة عند مستوى 5% كما أن probabilityالخاصة ب Jaque-Beraتساوي 0.9490وهي أكبر من 0.05ومنه نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم ونقول أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

د- إختبار المجموع التراكمي للبواقي :

لنتأكد أن النموذج لا يحتوي على أي تغيرات هيكلية نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي في الشكلين التاليين :

الشكل رقم (2_4):إختبار المجموع التراكمي للبواقيCUSUM

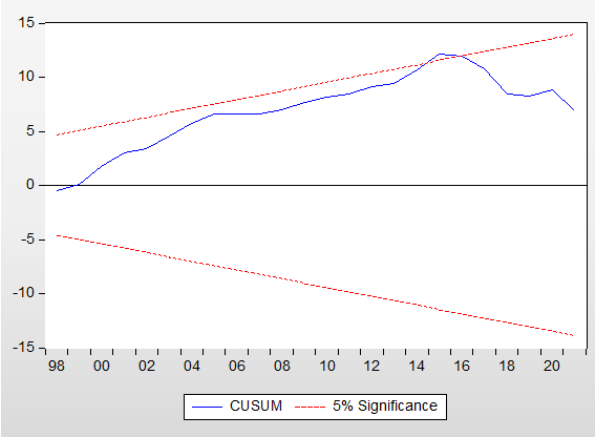

الشكل رقم (2_5): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUMQ

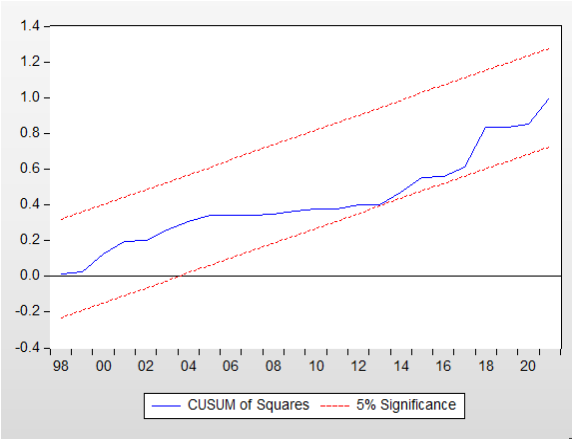

يتضح من خلال الشكلين البيانيين ان المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي(CUSUMQ) يقع داخل المنطقة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، و هذا ما يفسر استقرار النموذج في الاجلين القصير و الطويل، اي الاستقرار الهيكلي للنموذج طوال فترة الدراسة.

خلاصة الفصل

لقد تطرقت في هذا الفصل إلى قياس أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلالARDL الفترة1990-2021من خلال الاعتماد على منهجية حديثة في الاقتصاد القياسي، وتتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة وذلك من خلال مبحثين، حيث توصلت إلى النتائج التالية:

و قد توصلت إلى ما يلي:

بالنسبة للمبحث الأول الذي تكلمت فيه عن طريقة تقدير نموذج ARDL

لا بد أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة(0)I أو من الدرجة (1)I أو مزيج بين كليهما وهو أول شرط لتقدير ARDL.

هناك العديد من طرق المستعملة للكشف عن درجة التكامل السلاسل الزمنية، ولعل من أهمها اختبارات KPSS، PP،..DF/ADFجذر الوحدة على غرار اختبار

بعد التأكد من أن الشرط الأول محقق، نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds Testباستخدام منهج ARDL بعد تحديد فترات الإبطاء المثلى لهذا الأخير من أجل التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، ومن ثم نقوم بتقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل للنموذج، بعد تقدير النموذج فإنه لا بد من إجراء بعض الاختبارات التشخيصية (كاختبار ارتباط الأخطاء، اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء وكذا اختبار تجانس تباين الأخطاء) . وفي الأخير نقوم باختبار استقرار النموذج باستعمال اختباري(CUSUM) و (CUSUM Q) من أجل معرفة مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل.

أما فيما يخص المبحث الثاني الذي خصصته لقياس أثر تقلبات أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة1990-2021 وقد توصلت إلى النتائج التالي:

بالنسبة لمسألة الاستقرارية فقد أظهرت كل من التمثيلات البيانية، دوال الارتباط الذاتي أن السلاسل الزمنية المستعملة متكاملة من الدرجة(0)I و(1)I مما يمكننا من تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL ، بعد القيام بتحديد عدد فترات الإبطاء المثلى للنموذج والتي كانت ARDL (1.0.0.0.0)تم استخدام اختبار الحدود (Bounds test) وأظهرت النتائج أن هناك تكامل مشترك بين المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات المستقلة المتمثلة فيCHO/ER/OIL

INF ، أوضحت نتائج تقدير كل من النموذجين طويل وقصير الأجل أن اسعار البترول تأثر على الناتج المحلى الاجمالي وفق علاقة طردية اما بنسب لكل من التضخم والبطالة و سعر الصرف يؤثران وفق علاقة عكسية.

أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل، وأن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تكون بنسبة 9.8% وفي الأخير أظهرت الاختبارات التشخيصية أنه يمكن الاعتماد على نتائج المعلمات الطويلة والقصيرة الأجل للتشخيص السليم للظاهرة محل الدراسة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

باعتبار أن البترول مادة حيوية ومحل اهتمام في الميدان الاقتصادي وتميزه بخاصية عدم الثبات في أسعاره , فقد حاولنا في الدراسة الراهنة معرفة المتغيرات الأساسية التي تساهم في تحديد أسعار البترول العالمية . وبما أن الجزائر من بين الدول المصدرة للبترول قمنا بالنظر في مدى تأثير هذه الأسعار على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث عرفت تطورات حركات أسعار النفط في السوق العالمية تذبذبات و تقلبات في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث يوجد علاقة مباشرة و طردية بيين أسعار النفط و الناتج المحلي الإجمالي في حين هناك علاقة عكسية غير مباشرة بين كل من أسعار النفط و البطالة و التضخم و سعر الصرف

و للوصول إلى أهداف الدراسة كان واجب علينا تقسيم موضوع البحث الى فصلين تطبيقي و نضري حيث تناولنا في الفصل الأول المفاهيم المتعلقة بأسعار النفط و الوقوف على العوامل المحددة له و استعراض منظومة قطاع المحروقات في الجزائر و اثر الازمات النفطية التي لها تاثير على الاقتصاد الجزائري

اما فيما يخص الفصل الثاني قمنا بدراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1990_2021) حيث قمنا في البداية باستعراض متغيرات الدراسة في شكل إحصائي ثم تطرقنا لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL المستخدم في الدراسة القياسية بكل جوانبه النظرية و الاختبارات المتعلقة به وذلك عن طريق برنامج Eviews7 وذلك لاعطاء البعد الكمي لتاثير أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر.

و للإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في:" **ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي بالجزائر**"؟

قمنا باختبار الفرضيات و استنتجنا مايلي :

الفرضية الأولى: يتاثر مستوى التضخم بالتغيرات التي تحصل في أسعار النفط حيث توجد علاقة طردية بينهما؟

بينت الدراسة الإحصائية ان معدل التضخم يتأثر سلبا بإرتفاع سعر النفط حيث اكد لنا إختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة في الاجل الطويل بينهما و يمكن تفسير ذلك ان معدل التضخم مقرون بالمؤشرات الأخرى كالناتج المحلي الإجمالي اذن العلاقة بين سعر النفط و معدل التضخم ليست ذات دلالة معنوية وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية

الفرضية الثانية: يؤثر سعر الصرف تأثير إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي

بينت الدراسة الإحصائية لمختلف الاختبارات التي تم إجرائها إن سعر الصرف يؤثر تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي أي كلما زاد سعر الصرف انخفض الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي عدم صحة الفرضية .

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي و سعر البترول.

بالنسبة لهذه الفرضية فقد بينت الدراسة وهذا اعتمادا على مختلف الاختبارات و البيانات الإحصائية انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي و سعر البترول وهذا ما يثبتت صحة الفرضية

نتائج الدراسة:

– يعتبر النفط مادة ذو أهمية كبيرة لاحتوائه على عدة مشتقات جعلت منه ذو ثقل كبير.

– تتأثر أبعاد النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب ولكن ليست كافية بل هناك عوامل أخرى مما يجعلها تتذبذب وتتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق.

– يعتبر الجزائر من البلدان التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي النفط وتفوق 95%كما شكل الجباية البترولية أكثر من 60 % من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد للحساسية والتأثير بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط.

– من أهم الأسباب لتي أدت إلى انهيار أسعار النفط في سنة 2014 هو ظهور ما يسمى بالغاز الصخري والذي دخل إلى السوق النفطية بكثرة.

– لقد اثر انخفاض أسعار على الاقتصاد الجزائري كون أن الجزائر تعتمد على صادرات النفط شكل كثير مما جعلها تدخل في أزمة.

– بذلت السلطات الجزائرية جهود وإجراءات من اجل الحد من أثار الأزمة ووضعت كخط دفاع اوا صندوق ضبط الإيرادات كما انه بدأت بالبحث عن مصادر اقتصادية بديلة كون أن هذه المادة تعرضت معرضة إلى تقلبات كثيرة.

الاقتراحات والتوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها في الدراسة بإمكاننا تقديم بعض التوصيات والمقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

– العمل على النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات وتوجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار في المشاريع الصناعية من اجل النهوض بالقطاع الصناعي الجزائري.

– تطوير مصادر الطاقة البديلة في الجزائر لطاقة الشمسية، وترقية القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة.

– التقليل من إنتاج هذه المادة بالنسبة للدول المنتجة للحد من زيادة العرض في السوق النفطية العالمية ووضع إستراتيجية لإنتاج هاته المادة وبيعها في الأسواق العالمية سعر مرتفع.

– تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي.

افاق البحث:

بفعل تطور التكنولوجيا الحديثة تسعى الدول الى الدخول الى مرحلة ما بعد النفط لتجنب اثاره السلبية على اقتصاديات الدول، لكن يبقى النفط اهم مورد استراتيجي حاليا و ذو مكانا مميزة في عالمينا فهو موضوع الاهتمامات الدولية و الاقليمية قابل لدراسات و هو افاق البحث.

قائمة المراجع

أولا_المراجع باللغة العربية

_ الكتب

_أحمد إبراهيم أحمد," إدارة الأزمات والأسباب والعلاج " ، القاهرة ، دار الفكر العربي, بدون طبعة، 2000

_جان لاهرير، النفط كمصدر للطاقة ،"حقائق الحاضر واحتمالات المستقبل"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، طبعة الأولى، أبو ظبي، 2005

_حسين عبد الله," مستقبل النفط العربي", مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2006

4_ سهيل ناصر , "النفط والاقتصاد الدولي بعد الحرب رمضان وتبدل أسعار البترول وأثارها الحقيقية" أساسيات صناعة البترول والغاز , الكويت, 1977

5_شيخي محمد طرق،"طرق الاقتصاد القياسي"، محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2012

6_ضياء مجيد المسوي، " ثورة أسعار البترول"، ديوان مطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الجزائر، 2004

7_طارق عبد العال حماد "حكومة الشركات الازمة المالية العالمية" الدار الجامعية، بدون طبعة, الإسكندرية، مصر

8_عبد القادر محمد، عبد القادر عطية،"الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005

9_عبد الله حسين،"مستقبل النفط العربي"، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006

10_كامل بكري و آخرون، "الموارد و اقتصادياتها"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1986

11_ يسرى محمد أبو العلا،"نظرية البترول بين التشريع و التطبيق في ضوء الواقع و المستقبل المأمول"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008

_المجلات و المقالات

_الطاهر موسى الجنابي،"ملاحظات حول أثار و تذبذب أسعار البترول على الاقتصاد العربي"، النفط و التعاون، المجلد 14 العدد 51، 1988

_الشريفة بو الشعور،" تحليل اسباب انهيار اسعار النفط نهاية سنة 2014، مداخلة في الملتقى الدولي الأول," ازمة النفط سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي "،جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 14و15 اكتوبر 2017

_اسماء فريحة،" فعالية السياسة المالية في ظل ازمة انخفاض اسعار النفط"، مداخلة في الملتقى الدولي الاول حول،" ازمة النفط سياسات الاصلاح و التنويع الاقتصادي" ، جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 14و15 اكتوبر،2017

_اوبك ،" تطورات السوق النفطية العالمية و انعكاساتها على الدول الأعضاء الفصل الأول"

_بنزاردي،" ما الذي نجحت اندونيسيا في القيام به وفشلت الجزائر ؟ "، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف ، الجزائر، العدد 1، 2002

_جاب الله مصطفى،"تقلبات أسعار النفط و علاقتها برصيدي الموازنة العامة و ميزان المدفوعات –حالة الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الوادي، العدد 09، المجلد01، 2016
_حموزروقي امال،" دراسة تحليلية لانعكاسات جائحة كورونا على اسعار النفط العالمية" مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة احمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر،2021.
_حيدر حسين الطعمة،"هبوط اسعار النفط و التعايش مع الصدمة دراسة في نمط الريع النفطي"،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد8، العدد15، 2016
_خضر حسان،"أسواق النفط العالمية"، مجلة جسر التنمية، العدد57 نوفمبر السنة الخامسة،
خولوفي وهيبة، "الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار النفط –إشارة حالة الجزائر"، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد5، العدد1، الطارف، الجزائر، 2021
_صحراوي مراد،"اثر جائحة كورونا على اسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له"، المجلد15،العدد2، جامعةالعربي بين مهيدي ام البواقي ، الجزائر، 2021
_عبد الكريم بن دخيس،" أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الازمات المالية المتتالية؟"،مجلة البشائر الاقتصادية ، جامعة طاهري محمد، المجلد الرابع العدد 2، بشار الجزائر، 2018
_عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول و السياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2015
_عرقوب نبيلة،" اثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري "، مجلة المستقبل الاقتصادي، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس ،الجزائر، العدد5، 2017

_عماد الدين محمد المزيني، "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد01 غزة، 2013
_لخضر عزي، "الجباية البترولية في الجزائر"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني "السياسة الجبائية في الجزائر"، جامعة البليدة، يومي 12و11ماي ، 2003 .
_ ناصر كمال ،"اثار تقلبات اسعار البترول على اداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010_2014"، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي بعنوان " انعكاسات انهيار النفط على الاقتصاديات المصدرة له المخاطر و الحلول "،جامعة المدية، يومي 7و8 اكتوبر ، 2015
_ نور الدين هرمز, فادي الخليل, دريد العيسى ,"تغيرات اسعار النفط العربي وعوائده", مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد29,العدد1

الأطروحات و الرسائل الجامعية:

_السعيد رويجع،"تطور تاريخي لأسعار البترول و أثاره على الاقتصاد الجزائري"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قصدي مربح ، ورقلة 2012
_بطاح أنور موسى العجلوني، تذبذب أسعار النفط وأثره على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والميزان التجاري: الأردن كحالة دراسية(2015-1980) مذكرة ماجستير، جامعة اليرموك كلية الاقتصاد والعلومـ الإدارية، قسم الاقتصاد، ،2016-2017

بيطام ريمة،"أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 200_2004"، مذكرة ماجستسر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالي و نقود، جامعة بسكرة 2015،
_تامر امين،" اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة 1986-2015"، أطروحة الدكتوراه، منشورة، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التحارية و علوم التسيير، الجزائر، 2017-2018
_جمعة رضوان ،"تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الموردات"، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير؛ جامعة الجزائر،
ـداودي ميمونة،"ازمة الكساد(1929_1993) والازمة المالية(2007_2008)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران،2013_2014.[1]
_زرمان محمد، غدري محمد، "السياسة المالية و دورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر دراسة صدمات2014_2020"،مذكرة ماجيستير ،جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التحارية و علوم التسيير، الجزائر،2021.
_عيسى مقليد،"قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2007_2008
_قويدري قوشيح بوجمعة،"انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، سنة 2008-2009
_محمد حراوش،" انعكاسات التغيير في معدل التضخم على النمو الاقتصادي دراسة حالة خلال الفترة 2000-2013"، مذكرة ماجستير، جامعة بليدة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر، 2014_2015
_موري سمية، "أثار تقلبات أسعار الصرف على العوائد النفطية ـ دراسة حالة الجزائر "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان2009-2010.
_مخلفي أمينة، "مدخل إلى الاقتصاد البترولي الجزء الأول "، محاضرات مقدمة لسنة الثالثة ليسانس ، تخصص اقتصاد و تسيسر بترولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، منشورة، 2013_2014
_نوري نبيلة،"إستراتيجية الترقية الاستخدامية لعوائد النفط في ضل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر و صندوق التقاعد الترويجي"، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة سطيف، 2012
_وحيد خير الدين،"أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي الاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر"،مذكرة ماجيستسر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة2013

المطبوعات و المؤتمرات :

_ضياء مجيد الموسوي،" ثروة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004
_عبد العزيز وطيان،"الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره 1830-1985"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992
_عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1892

_محمد احمد الدوري،" محاضرات في الاقتصاد البترولي "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983
_مخلفي أمينة، "مدخل إلى الاقتصاد البترولي الجزء الأول "، محاضرات مقدمة لسنة الثالثة ليسانس ، تخصص اقتصاد و تسيسر بترولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، منشورة، 2013_2014
_المواقع الالكترونية

http//:Wikipedia.org/wiki_
_www.imfstatistics.org
_Hpttps://www.aa.com.tr

ثانيا_المراجع باللغة الفرنسية

.
Maurice durousset, « Le marché du pétrole» ,Ellipses , Edition 1999,

ChemsEddineChitour , « La politique et le nouvelordrepétrolière international » , Ed Dahleb 1995

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: إختبار التكامل المشترك باستخدام منهج bound test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	108.0298	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	30	Finite Sample: n=30		
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الملحق رقم 02 : نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DOIL	0.834478	0.090077	9.264036	0.0000
DINF	0.171733	0.212149	0.809493	0.4262
DER	-1.051685	0.236670	-4.443668	0.0002
DCHO	0.902680	0.605988	1.489602	0.1494
C	7.217149	1.333214	5.413345	0.0000

EC = DPIB - (0.8345*DOIL + 0.1717*DINF -1.0517*DER + 0.9027*DCHO + 7.2171)

الملحق رقم 03 : نموذج تصحيح الخطأ ECM

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.984214	0.035168	-27.98600	0.0000

R-squared	0.964270	Mean dependent var	0.637333
Adjusted R-squared	0.964270	S.D. dependent var	24.29307
S.E. of regression	4.591983	Akaike info criterion	5.919266
Sum squared resid	611.5028	Schwarz criterion	5.965972
Log likelihood	-87.78899	Hannan-Quinn criter.	5.934208
Durbin-Watson stat	2.121727		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم 04 : إختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.528936	Prob. F(2,22)	0.5965
Obs*R-squared	1.376371	Prob. Chi-Square(2)	0.5025

الملحق رقم 05 : إختبارBreusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.881648	Prob. F(5,24)	0.1351
Obs*R-squared	8.448432	Prob. Chi-Square(5)	0.1332
Scaled explained SS	5.957266	Prob. Chi-Square(5)	0.3104

الملحق رقم 06 : إختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.767171	Prob. F(2,25)	0.4749
Obs*R-squared	1.619093	Prob. Chi-Square(2)	0.4451

الملحق رقم 07 : إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

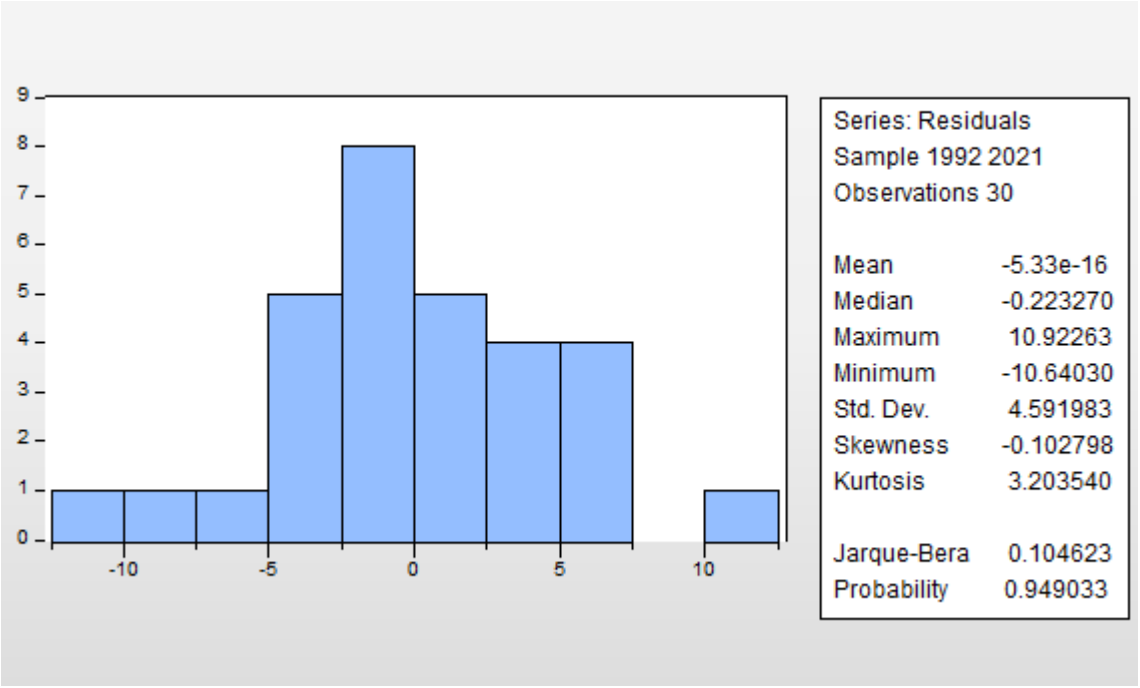

الملحق رقم08 : معطيات دراسة القياسية

السنوات	PIBالدولار	OILالدولار	ER الدولار	%INF	CHO %
1990	62,05	23,19	8,96	16,7	19,7
1991	45,72	20,2	18,47	25,9	21,1
1992	48	19,25	21,84	31,7	23,8
1993	49,95	16,75	23,34	20,5	23,15
1994	42,54	15,66	35,06	29	24,36
1995	51,76	16,75	47,66	29,8	28,1
1996	46,94	20,46	54,75	18,7	27,99
1997	48,18	18,64	57,71	5,7	26,41
1998	48,19	11,91	58,74	5	28,02
1999	48,64	16,56	66,47	2,6	29,29
2000	54,79	27,6	75,26	0,3	28,89
2001	54,74	23,12	77,22	4,2	27,96
2002	56,76	24,36	79,68	1,4	25,66
2003	67,86	28,1	77,39	4,3	23,74
2004	85,33	36,05	72,06	4	20,08
2005	103,2	50,59	73,28	1,4	15,27
2006	117,03	61	72,65	2,3	12,51
2007	134,98	69,04	69,29	3,7	13,8
2008	171	94,14	64,58	4,9	11,33
2009	137,21	60,86	72,65	5,7	10,17
2010	161,21	77,38	74,39	3,9	9,96
2011	200,01	107,46	72,94	4,5	9,97
2012	209,06	109,45	77,54	8,9	11
2013	209,76	105,87	79,37	3,3	9,83
2014	213,81	96,29	80,58	2,9	10,6
2015	165,98	49,49	100,69	4,8	11,2
2016	160,03	44,2	109,44	6,4	10,5
2017	170,1	54,12	110,97	5,6	11,7
2018	174,91	71,44	116,59	4,3	11,7
2019	171,77	64,49	119,35	2	11,4
2020	145,01	26,31	126,78	2,4	14,2
2021	149,8	33,5	127,3	2,2	13,6